عَلَمُ الشَّخْصِ وَالْجِنس
وَاسْمُ الْجَمْعِ وَالْحَقِيقَة وَالْمَاهيَّة

التأليف: مُحَمَّد الدَّمَنْهُورِيّ
(المتوفى: سنة 1288هـ)

الدراسة والتحقيق: نِهَاد تَارِي

Şarkiyat
BİLİM VE HİKMET VAKFI YAYINLARI

مُحَمَّد الدَّمَنْهُورِيّ
عَلَمُ الشَّخْصِ وَالْجِنس
وَاسْمُ الْجَمْعِ وَالْحَقِيقَة وَالْمَاهيَّة
Şarkiyat
BİLİM VE HİKMET VAKFI YAYINLARI

مسألة "الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس وما يتعلق بهما" من أهم المسائل النحوية التي أفردت فيه الكتب والرسائل.لقد كثرت الرسائل المصنفة فيها في وقت متأخر بعد القرن العاشر

وممن اعتنى بهذا الموضوع وصنّف فيه محمد الحديني الدمنهوري، وهو عالم متعدد الانتاج غزير التأليف، فله يد طولى في علوم اللغة كما هو مشارك في سائر العلوم

وقد كتب في هذا الموضوع رسالتين: "رسالة في بيان النكرة واسم الجنس وما يتعلق بهما" وهي لا تزال مخطوطة، و"رسالة في علم الشخص والجنس واسم الجمع والحقيقة والماهية"، وهي التي بين أيدينا، فهذه رسالة جامعة نافعة في هذا المجال، لأنها في ما بين الرسائل المتعلقة بالموضوع أوسعها مضمونا وأكثرها تفصيلا، لأن المؤلف لم يتحدث فيها عن الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس فحسب، بل وسّع النقاش وسلط الضوء على مواضيع أخرى التي لها ارتباط بعلم الجنس واسم الجنس، فقد بحث فيها عن الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس وبين علم الجنس واسم الجنس والنكرة، وكذلك تطرق إلى مسألة أخرى خلافية بين علماء النحو وهي "الفرق بين الجمع واسم الجمع". وتكلم على مسألة اشتهر نقاشها في المصادر المنطقية والنحوية والبلاغية، وهي: الفرق بين الحقيقة والماهية والهوية، وبين الكلي والجزئي من حيث انقسام كل منها إلى عقلي ومنطقي وطبعي.

وقد اجتهد المؤلف في نقل آراء العلماء وبيانها في جل ما يعرض له ولم يكتف بنقل تلك الآراء فقط، بل ناقشها، فيستحسن بعضها ويرجح، أو يصوب ما يراه راجحا أو صوابا، وكذلك يخطّئ ما يراه خطأ

Şarkiyat
BİLİM VE HİKMET VAKFI YAYINLARI
ISBN 978-605-71084-3-2
9 786057 108432

عَلَمُ الشَّخْصِ وَالْجِنْسِ وَاسْمُ الْجَمْعِ وَالْحَقِيقَةُ وَالْمَاهِيَّةُ

التأليف: مُحَمَّد الدَّمَنْهُورِيّ (المتوفى: سنة ١٢٨٨هـ)

الدراسة والتحقيق: نِهَاد تَارِي

Şarkiyat
BİLİM VE HİKMET VAKFI YAYINLARI

Bu kitabın yayın hakkı Şarkiyat Bilim ve Hikmet Vakfı Yayınları'na aittir. Yayınevi ve yayıncısının izni olmaksızın çoğaltılamaz, kopyalanamaz ya da yayınlanamaz.

تعود حقوق نشر هذا الكتاب لمؤسسة الشرقيات للعلوم والحكمة.
لا يمكن تكثيره, نسخه أو نشره دون إذن دار النشر والناشر

عَلَمُ الشَّخْصِ وَالْجِنْسِ وَاسْمُ الْجَمْعِ وَالْحَقِيقَةُ وَالْمَاهِيَّةُ

Muhakkik: Nihat Tarı
ISBN: 978-605-71084-3-2
© Şarkiyat Bilim ve Hikmet Vakfı Yayınları
E-Yayın/Ekim 2021, Diyarbakır
Tüm Hakkı Saklıdır

المحقق: نِهَاد تَارِي
ردمك: ٢-٣-٧١٠٨٤-٦٠٥-٩٧٨
© منشورات مؤسسة الشرقيات للعلوم والحكمة
الكتاب الإلكتروني /نوفمبر ٢٠٢١, دياربكر
جميع الحقوق محفوظة

Kapak ve Mizanpaj: Fuat İstemi
Şarkiyat Bilim ve Hikmet Vakfı Yayınları
Sertifika No: 52468
Mimar Sinan Cad. Aslan Apt. A Blok, Kat:2 , No: 2,
Yenişehir/DİYARBAKIR
sarkiyatvakfi@gmail.com https://www.sarkiyat.org/

نهاد تاري: ولد عام ١٩٨٤ في مقاطعة جينار (Çınar) التابعة لمحافظة دياربكر (Diyarbakır) التركية. تلقى تعليمه الأدبي والديني في المدارس الكلاسيكية في شرق آناضول لمدة ٨ سنوات، ثم عمل في المدارس المذكورة كمدرس فخري حوالي ٣ سنوات. ودرس المرحلة المتوسطة والثانوية وكذلك الجامعية تعليما عن بعد. وفي عام ٢٠١٠ بدأ العمل الرسمي كإمام–خطيب برئاسة الشؤون الدينية. ثم درس في مركز التخصص العالي الديني المفتي يوسف قره لي في محافظة ريزه (Rize) وتخرج فيه عام ٢٠١٥. وفي نفس العام أكمل رسالة الماجستير في كلية الالهيات في جامعة دجلة بعنوان "حياة التفتازاني وكتابه المسمى بالسعدني". وتم تعيينه في ذلك العام كمساعد باحث في كلية العلوم الإسلامية في جامعة بدليس إرين ولا يزال على رأس عمله في تلك الجامعة. وفي عام ٢٠٢١ أكمل رسالة الدكتوراه بعنوان "تقويم شرح عصام الدين الإسفراييني المسمى ب"الأطول" من حيث البلاغة". له عدد من الداسات باللغة التركية وكتاب فارسي تحضيري لامتحان اللغة الأجنبية. يتحدث اللغة التركية والكردية والعربية والفارسية.

الفهرست

مقدمة ١

التمهيد ٥

١. الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ٥

٢. الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي ١٠

٣. الفرق بين الماهية والحقيقة والهوية ١٧

الدراسة ٢٣

١. ترجمة المؤلف ٢٣

٢. مؤلفاته ٢٤

١,٢. النحو ٢٥

٢,٢. البلاغة ٢٦

٣,٢. الوضع ٢٧

٤,٢. العروض ٢٨

٥,٢. الكلام ٢٩

٣. التعريف بالرسالة ٣٠

١,٣. عنوان الرسالة وتاريخ تأليفها ٣٠
٢,٣. وصف نسخة الرسالة ٣١
٣,٣. توثيق نسبة الرسالة إلى مؤلفها ٣٣
٤,٤. عرضها للمسائل ومصادرها ٤٣
٤. عملنا في التحقيق ٤٤
النص المحقَّق ٤٩
[مقدمة المؤلف] ٤٩
الفصل الأول في عَلَم الشخص ٥٣
الفصل الثاني في علم الجنس ٦٠
الفصل الثالث في علامات علم الجنس ٧٩
تنبيه ٨٣
الفصل الرابع في الجمع واسم الجمع ٨٧
الفصل الخامس في الماهية والحقيقة والهوية والكلي والجزئي من حيث انقسام كل منهما إلى منطقي وطبيعي وعقلي ٩١
المصادر والمراجع ١٠٣

مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خلق الإنسان علمه البيان، والصلاة والسلام على رسوله المؤيد بالقرآن، وعلى آله الطاهرين وأصحابه المجاهدين ومن تبعهم باحسان إلى يوم الدين.

لا شك أن الدراسات اللغوية بدأت أولا بتدوين اللغة وجمعها، وكان ذلك عن طريق الرواة، فإن ما رواه علماء اللغة من أشعار وأقوال وأمثال شكلت المصدر الرئيس للغة، ثم انتقلت الدراسات اللغوية لمرحلة جديدة تمثلت في فحص هذه النصوص ودراستها، فبدأ اللغويون بتأليف كتب مختصة بعلوم اللغة، ثم تفننوا في أعمالهم بمرور السنين فألّفوا المتون المختصرة والشروح المطولة والحواشي والتقريرات في تلك المجالات إلى أن أفردوا بعض أبواب اللغة أو مسائلها بالتأليف لكشف

غموضها وتجلية معناها، ومن أهم المسائل التي أفردت فيه الكتب والرسائل مسألة "الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس وما يتعلق بهما".

وقد كثرت الرسائل المصنفة فيها في وقت متأخر بعد القرن العاشر، فمن أهمها رسائل كل من يحيى بن مُحَمَّد الشاوي (ت.١٠٦٩هـ/ ١٦٥٩م)، وعبد الرحمن الداودي (ت.١١٦٨هـ/ ١٧٥٥م)، وابن الجوهري أحمد بن الحسن المصري (ت.١٢١٥هـ/ ١٨٠٠م)، وابن كيران الفاسي (ت.١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م)، ومُحَمَّد بن مُحَمَّد المشهر بالأمير (ت.١٢٥٠) إلى غيرهم من العلماء المتأخرين، وأكثر تلك التآليف لا تزال مخطوطة في أدراج النسيان تنتظر الباحثين.

وممن اعتنى بهذا الموضوع وصنّف فيه مُحَمَّد الدمنهوري، وقد كتب فيه رسالتين: "رسالة في بيان النكرة واسم الجنس وما يتعلق بهما" وهي لا تزال مخطوطة كما سنشير إليه فيما يلي، و"رسالة في علم الشخص والجنس واسم الجمع والحقيقة والماهية"، وهي ما نقوم بعمل تحقيقها، وهذه الرسالة جامعة نافعة في هذا الموضوع، لأن الدمنهوري لم يتحدث فيها عن الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس فحسب، بل وسّع النقاش وسلط الضوء على مواضيع أخرى التي لها ارتباط بعلم الجنس واسم

الجنس، فبحث في الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس وبين علم الجنس واسم الجنس والنكرة، وكذلك تطرق إلى مسألة أخرى خلافية بين علماء النحو وهي "الفرق بين الجمع واسم الجمع". وتكلم على مسألة اشتهر نقاشها في المصادر المنطقية والنحوية والبلاغية، وهي: الفرق بين الحقيقة والماهية والهوية، وبين الكلي والجزئي من حيث انقسام كل منها إلى عقلي ومنطقي وطبعي، فهذه الخصائص والميزات في هذه الرسالة لفتت أنظارنا إليها وحملتنا على القيام بتحقيقها فإنها في ما بين الرسائل المتعلقة بالموضوع أوسعها مضمونا وأكثرها تفصيلا كما سيظهر هذا في مبحث التعريف بالرسالة.

د. نهاد تاري

بدليس– ٢٠٢١

١. الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس

لم يتطرق النحويون قبل القرن السابع الهجري للحديث عن الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس في مبحث خاص بل كان حديثهم عنهما في مختلف الأبواب، وكل مصطلح إنما يتحدث عنه في بابه، فعلم الجنس كان يبحث عنه في باب العلم كما أن البحث عن اسم الجنس كان في مبحث النكرة، وفي كلام سيبويه إيماء إلى الفرق بينهما كما نبه عليه المرادي[١] والأشموني[٢]، لقد أشارا إلى قول سيبويه:

«هذا بابٌ من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا في الأمة" وتحدث في هذا الباب عن علم الجنس وعلم الشخص حيث قال: «ليس واحدٌ منها أولى به من الآخر، ولا يُتوهّم به واحدٌ دون آخر له

---

[١] **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** للمرادي، ٢٠٤/١.

[٢] **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** للأشموني، ١١٧/١.

اسمٌ غيره، نحو قولك للأسد: أبو الحارث وأسامة، وللثعلب: ثُعالة وأبو الحُصَين وسَمَسَم، وللذئب: دأَلان وأبو جَعدة، وللضّبُع: أم عامر وحَضاجر وجَعار وجَيْأل وأم عنثل وقَثام، ويقال للضِّبعان قُثَم. ومن ذلك قولهم للغراب: ابن بَريح. فكل هذا يجرى خبره مجرى خبر عبد الله. ومعناه إذا قلت هذا أبو الحارث أو هذا ثُعالة أنك تريد هذا الأسد وهذا الثعلب؛ وليس معناه كمعنى زيد وإن كانا معرفة. وكان خبرهما نصبا من قبل أنك إذا قلت هذا زيدٌ فزيد اسم لمعنى قولك هذا الرجل إذا أردتَ شيئا بعينه قد عرفه المخاطَب بحلْيته أو بأمر قد بلغه عنه قد اختُص به دون من يعرف. فكأنك إذا قلت هذا زيد قلت: هذا الرجل الذى من حِليته ومن أمره كذا وكذا بعينه، فاختُصّ هذا المعنى باسم عَلَم يلزم هذا المعنى، ليُحذف الكلام وليُخرَج من الاسم الذى قد يكون نكرة ويكون لغير شيء بعينه. لأنك إذا قلت هذا الرجل فقد يكون أن تعنى كماله، ويكون أن تقول هذا الرجل وأن تريد كل ذكَر تكلم ومشى على رجلين فهو رجل. فإذا أراد أن يُخلِص ذلك المعنى ويختصه ليُعرَف من يُعنى بعينه وأمره قال زيد ونحوه»[٣]

---

[٣] **الكتاب** لسيبويه، ٢/٩٣-٩٤.

وأول من نقل عنه التفريق بينهما على ما ذهب إليه بعض المحققين[٤] هو شمس الدين عبد الحميد بن عيسى الخسروشاهي (ت.٦٥٢هـ/١٢٥٤م) وفي كلام القرافي ما يؤيد هذا المذهب حيث اعترف الفرق بين علم الشخص واسم الجنس قائلا: «والفرق بينهما في غاية العسر... وكان الشيخ شمس الدين الخسروشاهى ورد الديار المصرية، وكان يحرك هذه المثلة، ويطلب الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس، فما كان يجد من يجيبه، وكان يزعم أنه لا يعرف تحقيق هذا الموضع في الديار المصرية إلا هو، ولم أر أنا من يعرفه، وكان يذكر الفرق لطلبته، ونقلته عنه.»[٥]

وهناك من العلماء من يرفض هذا الفرق فمنهم ابن اياز وأثير الدين فإنهما ردا هذا الفرق وادعا بالاتحاد بين هذين المصطلحين، وأشار إليهما الزركشي: «وقال ابن إياز ردا على من فرق بين اسم الجنس وعلم الجنس: أن علم الجنس وهو أسامة موضوع للحقيقة

---

(٤) "ست رسائل مصنفة في الفرق بين اسم الجنس وعلم الجسن"، **مجلة جامعة القصيم**، ج ٩، عدد ٣، ص ١٠٧٠.

(٥) **نفائس الأصول في شرح المحصول** للقرافي، ٢/٦٠٠-٦٠١.

الذهنية من غير نظر للأفراد، وعكسه اسم الجنس. قال: فيلزم أن أسامة إذا استعمل في الأفراد الخارجية أن يكون مجازا، وليس كذلك بل هو حقيقة. وقال الشيخ أثير الدين في الرد على من فرق بينهما: الوضع مسبوق بالتصور، فإن كان للأفراد الخارجية فيلزم وضعه من غير قصد، وهو باطل.»[٦]

وأول من أفرد الفرق بينهما بمصنف هو أبو جعفر أحمد بن مُحَمَّد الأنصاري الأندلسي المعروف ب"ابن خاتمة الأندلسي" (ت.٧٧٠هـ/١٣٦٩م) وسمى رسالته "إلحاق العقل بالحس في الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس"[٧] ولكن هذه الرسالة مفقودة لم تعثر عليه بعد ثم كتب فيهما يحيى المغربي (ت.٧٥٠هـ/ ١٣٤٩م) تحت عنوان "الفرق بين علم الجنس واسم الجنس"[٨]، ثم صنف فيهما كثير من

---

[٦] **البحر المحيط في أصول الفقه** للزركشي، ٢/٢٩٢.

[٧] **الأعلام** للزركلي، ١/١٧٦-١٧٨.

[٨] حققها وعلق عليها عبد الفتاح الحموز ونشرها في **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني** ع ٢٤، عام ١٤٠٨ هـ.

العلماء في القرون المتأخرة الحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر، والرابع عشر[٩].

---

[٩] أهم تلك الرسائل ومؤلفيها هكذا: ١-**الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس** = يحيى بن مُحَمَّد الشاوي (ت. ١٠٦٩هـ/١٦٥٩م)، ٢-**رسالة في الفرق بين الجمع واسمه وبين اسم الجنس وعلمه**= عبد الرحمن الداودي (ت. ١١٦٨هـ/١٧٥٥م)،٣- **تحقيق الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس** = أحمد بن حسن ابن الجوهري المصري (ت. ١٢١٠هـ/١٧٩٥م)، ٤-**تقييد في حقائق النكرة واسم الجنس وعلمه والمفرد بلام الحقيقة** = مُحَمَّد بن عبد الممجيد ابن كيران الفاسي (ت. ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م)، ٥- **مطلب في بيان ما تمس الحاجة إلى معرفته من اسم الجنس وعلمه** = صالح بن يحيى بن يونس السعدي الموصلي (ت. ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م)، ٦-**مطلب بيان الاستئناس في بيان الأعلام وأسماء الأجناس** = سليم بن أبي فراج البشري (ت. ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م)، ٧-**سؤال عن الجنس وعن الفرق بين الجنس واسم الجنس وبينهما وعلم الجنس وبين اسم الجنس واسم الجمع وبين اسم الجمع والجمع** = مُحَمَّد بن على بن عبد الله الشوكاني الصنعاني (ت. ١٢٥٠هـ/١٨٣٤)، ٨-**إتحاف الأنس في العلمين واسم الجنس** = مُحَمَّد بن مُحَمَّد السنباوي المشهور ب"الأمير" (ت. ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م)، ٩- **رسالة في عَلَم الشخص والجنسِ واسمِ الجنس والنكرةِ والجمعِ واسمِ الجمع والحقيقةِ والماهيةِ والهُويّة والكُلّيّ والجُزئيّ المنطقيّيْن والعقليّيْن**= مُحَمَّد الدمنهوري الهلباوي الحديني (ت. سنة ١٢٨٨هـ/١٨٧١م)، ١٠- **نظم لطيف وتحقيق ظريف في الفرق بين العلمين واسم الجنس** = مُحَمَّد بن على بن الحسين المالكي (ت. ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م)

٢. الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي

لم تنل مسألة "الفرق بين الجمع واسمه واسم الجنس الجمعي" اهتماما كبيرا عند القدماء إلا على شكل اشارات بسيطة، فالنحويون قبل قرن السابع والثامن الهجريين تناسوا هذه المسألة باستثناء ما جاء في كتاب سيبويه والمقتضب للفراء والأصول في النحو لابن سراج وشرح المفصل لابن يعيش حيث تناولوا هذه المسألة على سبيل الايماء لا أكثر، وأول من صنف في هذه المسألة وأفرد لها بشكل منفصل هو الشيخ يحي المغربي (ت.٧٥٠هـ/١٣٤٩م) الذي هو من علماء القرنين السابع والثامن الهجريين، فإنه تناول في رسالته المسماة بـ"الفرق بين علم الجنس واسم الجنس" الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي أيضا، ثم ألف فيها الشيخ مُحَمَّد الدوادي (ت.١١٦٨هـ/١٧٥٥) رسالة مسماة بـ"الفرق بين الجمع واسمه وبين اسم الجنس وعلمه"، كما أشرنا إليهما فيما سبق.

الجمع في اللغة "ضم الشيء إلى الشيء"[١٠]، وفي الاصطلاح "هو الاسم الدالّ على أكثر من اثنين موضوعا لمجموع الآحاد المجمعة دالاّ عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف" وعرفه ابن مالك (ت.٦٧٢هـ/١٢٧٤) بأنه: «جعل الاسم القابل دليل مافوق اثنين بتغييرٍ ظاهرٍ اومقدرٍ وهو التكسير أوبزيادة في الاخر مقدر انفصالها لغير تعويض وهو التصحيح»[١١].

وعرفه الفاضل الهندي (ت.١١٣٧هـ/١٧٢٥م) بقسميه السالم منه والتكسير أيضا: «هو الاسم الذي غير فيه تغيير إما زيادة أو نقيصة أو كسر ليدل ذلك التغيير على أن المراد ثلاثة أو أكثر من جنس الواحد»[١٢] فهذا التعريف جامع لأقسام الجمع فالمقصود بالزيادة هي زيادة في الحروف بين المفرد والجمع ويكون في السالم كزيادة الواو والنون في "مسلمون" أو الياء والنون في "مسلمين" والألف والتاء في "مسلمات" وكذلك تتم الزيادة في التكسير كما في جمع مسجد على

---

[١٠] **معجم مقاييس اللغة** لابن فارس، ٤٧٩/١؛ **تاج العروس** للزبيدي، ٤٥١/٢٠.

[١١] **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** لابن مالك، ١٢.

[١٢] **موضح أسرار النحو** للهندي، ٤١٤-٤١٥.

مساجد ومفتاح على مفاتيح، والنقيصة تكون في التكسير كجمع أحمر وحمراء على حُمْر وأما الكسر فالمراد به هو التكسير والتغيير في الحركات بين المفرد والجمع كجمع أَسَد على أُسْد.

فيتبين مما تقدم أن الجمع على ضربين سالم ومكسر: السالم هو ما سلم مفرده عن تغيير في بنيته ويصير المفرد جمعا بزيادة في آخر الكلمة كما في جمع "راكب" على "راكبون" أو "راكبين" للمذكر و "راكبة" على "راكبات" للمؤنث. والمكسر: هو ما تغير بناء مفرده كما في "رجل" على "رجال". وجمع التكسير يأتي على قسمين: الأول جمع القلة وهو ما يطلق على العشرة وما دونها بدون قرينة، وله أربعة أوزان هي : "أَفْعُل" كأحرف، و"أَفْعَال" كأفراس و"أَفْعِلَة" كأمثلة و"فِعْلَة" كغلمة، والثاني جمع الكثرة وهو ما يطلق على ما فوق العشرة بدون القرينة، وأبنيته ما عدا الأربعة المذكورة.

واسم الجمع: «هو الاسم الموضوع لمجموع الآحاد حال كونه دالا عليها مثل دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه وإن لم يكن له واحد من لفظه، كـ"قوم" و"رهط" و"نساء" فمدلوله مجموع الافراد، وكل منها جزء مدلوله، ودلاته عليها بالتضمن لأنه جزء المدلول كالتخت اسم

لذي أجزاء مدلوله مجموعها وكالعشرة مدلولها مجموع آحادها»[١٣] وكل اسم جمع هو لما لا يعقل فقط فهو مؤنث، وكل اسم جمع يقع على المذكر ممن يعقل فالأعم فيه التذكير، وكل اسم إذا لحقته الهاء كان شخصا واحدا، وإذا عري منها كان أكثر، فيحتمل أن يراد به الجنس فيكون مذكرا وأن يراد به الجمع فيكون مؤنثا، وربما غلبوا عليه أن يراد به الجمع، فجاء مؤنثا لا غير كالنخل والبط والبقر، وربما كان بالعكس كالقمح والعنب[١٤].

وأما اسم الجنس الجمعي: هو ما تضمن معنى الجمع دالا على الجنس وله مفرد مميز عنه بتاء التأنيث أو النسب كـ"رُطَب" و"رُوم" ويكثر في الأشياء المخلوقة نحو "نَخْل" و"بَقَر" و"شَجَر"، ويقل في المصنوعة مثل "سفين"، فهو قياسي في المخلوقات وسماعي في المصنوعات.وقد عد الكوفيون اسم الجنس الجمعي جمعا مكسرا إذ ذهب الفراء (ت.٤٥٨هـ/١٠٦٦) أن ما له واحد من تركيبه يسمى

---

[١٣] **شرح كتاب الحدود في النحو** للفاكهي، ١١١-١١٢.

[١٤] **المقدمة الجزولية في النحو** للجزولي، ١٧٨-١٧٩.

جمعا[١٥]، ورد الرضي (ت.٦٨٨هـ/١٢٨٩) هذا القول بقوله: «وهو عند الكوفيين جمعٌ مكسَّر واحده ذو التاء، وقولهم فاسد من حيث اللفظ»[١٦] وأدخله ابن يعيش (ت.٦٤٣هـ/١٢٤٥) تحت المفرد حيث قال: «أن هذا الضرب من الأسماء التي يُميز فيها الواحد بالتاء من نحو "شَعِيرَة"، و"شَعِيرٍ"، و"تَمْرَةٍ"، و"تَمْرٍ"، إنما هو عندنا اسمٌ مفرد واقع على الجنس كما يقع على الواحد، وليس بتكسير على الحقيقة، وإن استُفيد منه الكثرة؛ لأن استفادة الكثرة ليست من اللفظ، إنما هي من مدلوله، إذ كان دالا على الجنس، والجنسُ يفيد الكثرةَ. والكوفيون يزعمون أنه جمع كُسّر عليه الواحد»[١٧]

يمكننا أن نلخص الفرق بين الجمع واسم الجنس الجمعي كما يلي[١٨]:

---

[١٥] **شرح الرضي على الكافية** للرضي، ٣/٣٦٧.

[١٦] **شرح الرضي على الشافية** للرضي، ٢/١٩٤-١٩٥.

[١٧] **شرح المفصل** لابن يعيش، ٣/٣٢٢-٣٢٣.

[١٨] **حاشية الصبان** للصبان، ١/٣٨-٣٩؛ **شذا العرف في فن الصرف** للحملاوي، ٩٦-٩٧؛ **المعجم المفصل في النحو العربي** للبابستي، ١٠٦-١٠٧؛ **اسم الجمع دراسة لغوية**، ٩-١٠.

١-اسم الجنس الجمعي موضوع للماهية، وصالح للقليل والكثير، فهو دال على الماهية بالوضع، ودال على الجمع بالاستعمال، أما الجمع فهو موضوع للدلالة على الجمع أصلا، ولذا فان اسم الجنس الجمعي يقع على الواحد والاثنين كما يقع على الجميع، وأما الجمع فلا يقع إلا على أكثر من اثنين.

٢-اسم الجنس الجمعي ليس على وزن من أوزان الجموع غالبا، أما الجمع المكسر فله أوزان خاصة به أو غالبة فيه.

٣-اسم الجنس الجمعي يفرق بينه وبين واحده بالتاء أو ياء النسب بخلاف الجمع.

٤-اسم الجنس الجمعي الغالب فيه التذكير وأما الجمع المكسر فهو مؤنث.

٥.اسم الجنس الجمعي يصغر وينسب إليه على لفظه، فتقول في "تمْر" "تُمَيْر" و"تَمْرِيّ"، وأما الجمع فلا بد من رده إلى مفرده.

أما الفرق بين اسم الجنس الجمعي واسم الجمع فيشتركان في أنهما ليسا على وزن من أوزان الجموع، وأنهما يعاملان معاملة الواحد في الأحكام النحوية والصرفية، ولكن يختلفان فيما يلي[١٩]:

١-اسم الجمع موضوع للجمع في الأصل، أما اسم الجنس الجمعي فهو موضوع للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية، واستعمل بعد ذلك للجمع ولذا فانه يقع على الواحد والقليل، بخلاف اسم الجمع فلا يقع إلا على الجمع.

٢-اسم الجنس الجمعي لا بد أن يكون له مفرد من لفظه، بخلاف اسم الجمع فقد يكون له واحد من لفظه وقد لا يكون.

٣-الفرق بين واحد اسم الجنس الجمعي وواحد اسم الجمع، أن الأول يتميز عن جمعه بالتاء أو بياء النسب، والثاني ليس كذلك.

وأما الفرق بين اسم الجمع والجمع فيشتركان في الدلالة على أكثر من اثنين ويختلفان في الوجوه التالية:

---

[١٩] **شرح الكافية** للرضي، ٣٦٧/٣؛ **حاشية الصبان** للصبان، ٣٨/١؛ **شذا العرف في فن الصرف** للحملاوي، ٩٧-٩٨؛ **المعجم المفصل في النحو العربي** للبابستي، ١٠٦/١-١٠٨؛ **اسم الجمع دراسة لغوية**، ١٠.

١-اسم الجمع موضوع لمجموع الآحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه، أما الجمع فهو موضوع للآحاد المجتمعة ليدل عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف، أما اسم الجمع فهو موضوع للجملة من غير تفصيل الآحاد، فيكون الحكم منصرفا للمجموع.

٢-للجمع صيغ معدودة معروفة، أما اسم الجمع فليس له أوزان محددة بل هو مسموع عن العرب، وليس على وزن من أوزان الجموع غالبا.

٣-يأخذ اسم الجمع أحكام المفرد في تصغيره على لفظه، والنسب إليه على لفظه، وتثنيته وجمه، أما الجمع فإن تصغيره والنسب إليه يكون بالرد إلى الواحد.

٣. الفرق بين الماهية والحقيقة والهوية

الفرق بين الماهية والحقيقة والهوية مبحث منطقي وكلامي، تطرق إليه بعض المتأخرين من علماء المنطق والكلام، ولأهميتها بحث فيه مُحَمَّد الدمنهوري في رسالته وجعل لها فصلا مستقلا، وتناول علماء المنطق الفرق بين الماهية والحقيقة في كتبهم بشكل موجز ثم بحث عنه الكلاميون في مبحث "الوجود" وأطالوا فيه، وأول من تناولها بشكل

مفصل هو عضد الدين الإيجي (ت.٧٥٦هـ/١٣٥٥م) في كتابه "المواقف في علم الكلام". ثم بحث فيه سعد الدين التفتازاني (ت.٧٩٢هـ/١٣٩٠م) في شرحه على المقاصد وميز الفرق بين هذه المفاهيم ووضح مشاكلها، وتطرق إليه السيد الشريف الجرجاني (ت.٨١٦هـ/١٤١٣م) أيضا في شرحه على المواقف للإيجي وأطال فيها الكلام ثم أوجز الفرق بين هذه الاصطلاحات في كتابه "التعريفات" وبعد أن كتب فيه التفتازاني والسيد الشريف الجرجاني اشتهرت هذه المسألة بين الشراح والمحشين المتأخرين فمنهم عصام الدين الإسفراييني (ت.٩٥١هـ/١٥٤٤م)، وعبد الحكيم السيالكوتي (ت.١٠٦٧هـ/١٦٥٧م).

فالماهية لفظ «منسوب الى ما، والأصل "المائية" قلبت الهمزة هاء لئلا يشتبه بالمصدر المأخوذ من لفظ ما، والأظهر انه نسبة الى ما هو، جعلت الكلمتان ككلمة واحدة»[٢٠] وهي ما به يجاب عن السؤال بما هو، او هي ما به الشيء هو هو، «فهي من حيث هي هي

---

[٢٠] **التعريفات** للجرجاني، ١٩٥.

لا موجودة ولا معدومة، ولا كلي، ولا جزئي، ولا خاص، ولا عام.»[٢١]

والماهية تطلق غالبا على الأمر المتعقل، مثل المتعقل من الانسان، وهو الحيوان الناطق مع قطع النظر عن الوجود الخارجي، والأمر المتعقّل من حيث هو مقول في جواب ما هو يسمّى ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج يسمّى حقيقة، ومن حيث امتيازه عن الأغيار هوية، ومن حيث حمل اللوازم له ذاتا، ومن حيث يستنبط من اللفظ مدلولا، ومن حيث انه محل الحوادث جوهرا[٢٢].

قيل: إن الماهية اعمّ من الحقيقة، لأن الحقيقة لا تستعمل الا في الموجودات والماهية تستعمل في الموجودات والمعدومات[٢٣]، وقيل إن ماهية الشيء هي تمام ما يحمل عليه حمل مواطأة من غير ان يكون تابعا لمحمول آخر، والأمر المحمول على الشيء بلا واسطة هو ماهيّته

---

[٢١] **التعريفات** للجرجاني، ١٩٥-١٩٦.

[٢٢] **المعجم الفلسفي** لصليبا، ٢/٣١٤.

[٢٣] **الكليات** لأبي البقاء، ٨٦٣.

كالحيوان الناطق للانسان.والماهية، والحقيقة، والذات، قد تطلق على سبيل الترادف، ولكن الحقيقة والذات تطلقان غالبا على الماهية باعتبار الوجود الخارجي[٢٤].

الحقيقة: هي إما "فعيل" بمعنى فاعل من "حَقَّ الشيءُ" إذا ثبت، ومنه ﴿الحاقة﴾ الآية[٢٥]، لأنها ثابتة كائنة لا محالة وإما بمعنى مفعول من "حققتُ الشيء" إذا أثبته فيكون معناها الثابتة والمثبتة في موضعها الأصلي، والتاء للتأنيث في الوجه الأول، ولنقل اللفظ من الوصفية إلى الاسمية في الثاني كما في "نطيحة" و "أكيلة لأن "فعيلا" بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث[٢٦].

وفي اصطلاح الميزانيين: حقيقة الشيء المحمولة بـ"هو" ذات الشيء كالحيوان الناطق للإنسان، قد تطلق الحقيقة ويراد بها ما يقال في جواب السؤال بما هو، وهو حقيقة نوعية إن كان السؤال عن جزئيات

---

[٢٤] **المعجم الفلسفي** لصليبا، ٢/٣١٥.

[٢٥] سورة الحاقة، ٦٩/١.

[٢٦] **الكليات** لأبي البقاء، ٣٦٢.

النوع بالاشتراك فقط، وحقيقة شخصية إن كان السؤال بالخصوصية، كالحيوان الناطق مع التشخص في الثاني، وبدونه في الأول، فلا يصح أن تقع الحقيقة النوعية جوابا عن السؤال ب "ما هو" إذا أفرد بعض الجزئيات بالذكر، لعدم المطابقة بينهما، والحقيقة التي يبحث عنها أهل الحكمة هي الأحوال الثابتة للأشياء في نفسها، مع قطع النظر عن جعل جاعل واعتبار معتبر وهذه الحقيقة لا يتوصل إليها إلا بالعلم واليقين، بخلاف الاعتبارية التي هي المباحث المنوطة بالجعل والاعتبار، كالمباحث الشرعية والعرفية، فإن الظن يعتبر فيها عدم الوصول إلى اليقين[٢٧].

وأما الهوية –بضم الهاء وياء النسبة– فهي عبارة عن التشخّص، وهو المشهور بين الحكماء والمتكلّمين، وللهوية عند القدماء عدة معان، وهي التشخص، والشخص نفسه، والوجود الخارجي. قالوا: «ما به الشيء هو هو باعتبار تحققه يسمى حقيقة وذاتا، وباعتبار تشخصه

---

[٢٧] **الكليات** لأبي البقاء، ٣٦٢.

يسمى هوية، واذا اخذ اعم من هذا الاعتبار يسمى ماهية.»[٢٨] وقد يسمى ما به الشيء هو هو ماهية اذا كان كليا كماهية الانسان، وهوية اذا كان جزئيا كحقيقة زيد، وحقيقة اذا لم يعتبر كليته وجزئيته وقالوا: «الأمر المتعقل من حيث انه معقول في جواب ما هو يسمّى ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج يسمى حقيقة، ومن حيث امتيازه على الاغيار يسمى هوية، ومن حيث حمل اللوازم عليه يسمّى ذاتا. والهوية السارية في جميع الموجودات ما اذا أخذ حقيقة الوجود لا بشرط شيء ولا بشرط لا شي»[٢٩] وقريب من هذا المعنى قولهم: ان الهوية هي الوجود المحض الصريح المستوعب لكل كمال وجودي شهودي[٣٠].

---

[٢٨] **الكليات** لأبي البقاء، ٩٦١.

[٢٩] **التعريفات** للجرجاني، ٢٥٧.

[٣٠] **المعجم الفلسفي** لصليبا، ٢/٥٣٠-٥٣١.

الدراسة

١. ترجمة المؤلف

هو مُحَمَّد بن مُحَمَّد الحَدَّينيّ الدَّمَنْهُورِيّ الهَلْبَاوِيّ المصريّ الشافعيّ المكني بأبي عائشة[٣١] وهو عروضي، ونحوي، وبلاغي كما هو مشارك في سائر العلوم. وتحدث عنه صاحب "معجم المطبوعات العربية والمعربة" بـ"أنه كان من أهم المدرّسين في الجامع الأزهر"[٣٢].

---

[٣١] اشتهر مُحَمَّد الدمنهوري بثلاث نسب، فنسبته "الحديني" نسبة إلى "حَدَّين" إحدى القرى التابعة لدَمَنْهُور في مصر، ونستبه الدمنهوري أيضا نسبة مكانية نسبت إلى "دَمَنْهُور" وهي من أعرق محافظات مصر، وأما الهَلْباوي فنسبة إلى الهلباء وهي قبيلة عاشت في غرب السودان في منطقة دارفور.

[٣٢] **معجم المطبوعات العربية والمعربة** لسركيس، ٨٨٣/٢.

لم تذكر لنا المصادر عن سنة ولادته واكتفت بسنة وفاته التي توافق سنة ١٢٨٨هـ/١٨٧١م[٣٣]. وكذلك لم تسعفنا عن تفاصيل ترجمته، وما وصلنا من أخباره قليل جدا لا يتعدى اسمه وبعض مؤلفاته وتاريخ وفاته لكن ما يمكن أن نستنتجه عنه بأنه كان ذا حظ كبير في العلوم العقلية، كما يظهر هذا من مؤلفاته القيمة التي شملت أغلب الفنون، ويفهم أيضا أنه ذو خلق رفيع يليق بخلق العلماء حيث نرى أنه يصف نفسه دائما بالفقير في مقدمات أكثر كتبه، ويبدو أنه كان أمينا في النقل عن العلماء وحريصا على ذلك إذ لم يثبت عنه أنه سرق جهد أحد كما نرى ذلك في مقدمة رسالته هذه التي بين أيدينا حيث ذكر فيها كل مصدر استفاد منه وبين اسمه.

٢. مؤلفاته

كان مُحَمَّد الدمنهوري متعدد الانتاج غزير التأليف، فله يد طولى في علوم اللغة كما هو مشارك في سائر العلوم وبرز في العروض

---

(٣٣) **هدية العارفين** للبغدادي، ٣٧٩/٢؛ **معجم المؤلفين** للكحالة، ٢١٥/١١؛ **الأعلام** للزركلي، ١٢٢/٦.

والنحو والبلاغة، ومعظم أعماله لا تزال مخطوطة، وبعضها طبع طبعا حجريا لكنه بدون تحقيق، فهذه آثاره التي عثرنا عليها في كتب التراجم والفهارس:

١,٢. النحو.

١. **فرائد التبيين** (حاشية على شرح قطر الندى وبل الصدى)[٣٤] [مخطوط]

٢. **خاتمة الدمنهوري على شرح قطر الندى**[٣٥] [مخطوط]

٣. **ضابط الافعال المركبة والحرفية**[٣٦] [مطبوع بدون تحقيق]

٤. **منظومة في قاعدة الفعل المتصل به واو الجماعة**[٣٧] [مطبوعة مع شرح الدمياطي بدون تحقيق]

---

[٣٤] **جامع الشروح والحواشي** للحبشي، ١٦٠٩/٢؛ **معجم التاريخ** لقره بلوط، ٣٠٦٨/٥.

[٣٥] **فهرس مخطوطات المركز ملك فيصل**، ١٨٨/٥٦ (ضمن برنامج المكتبة الشاملة الذهبية).

[٣٦] **معجم المطبوعات العربية والمعربة** لسركيس، ١٧٥٢/٢.

[٣٧] **معجم المطبوعات العربية والمعربة** لسركيس، ١٧٥١/٢.

٥. **تحفة الأحباب بما جاء بالواو والياء من كلام الأعراب**[٣٨] [مخطوط]

٦. **رسالة في إعراب بعض آيات وأمثلة نحوية**[٣٩] [مخطوط]

٧. **رسالة في مذهبي الكوفيين والبصريين في حروف الجر**[٤٠] [مطبوع مع تحقيق]

٨. **رسالة تتعلق بكم وكأي وكذا**[٤١] [مخطوط]

٩. **رسالة في تحقيق الكلام على ختم الأزهرية**[٤٢] [مخطوط]

٢,٢. البلاغة

١. **الدرر البهية في شرح الرسالة السمرقندية (الحاشية الكبرى على السمرقندية)**[٤٣] [مخطوط]

---

[٣٨] **فهرس مخطوطات المركز ملك فيصل**، ٤٧٠/٧٩.

[٣٩] **معجم المؤلفين** للكحالة،٣٠١/٩؛ **الأعلام** للزركلي،٧٤/٧؛ **فهرس مخطوطات المركز ملك فيصل**، ٨٩٢/٤٦.

[٤٠] **الأعلام** للزركلي،٧٤/٧. وقد حققت ونشرت هذه الرسالة. انظر:

[٤١] **فهرس مخطوطات المركز ملك فيصل**، ٩٩٩/٩٨.

[٤٢] **معجم التاريخ** لقره بلوط، ٣٠٦٩/٥.

٢. **لقط الجواهر السنية على الرسالة السمرقندية (الحاشية الصغري على السمرقندية)**[٤٤] [مطبوع بدون تحقيق]

٣. **رسالة في التشبيه وما يتعلق به**[٤٥] [مخطوط]

٤. **رسالة في علم المعاني**[٤٦] [مخطوط]

٣,٢. الوضع

١. **رسالة في علم الشخص وما يتعلق به** (وهي ما نحن بصدد تحقيقه)

٢. **رسالة في بيان النكرة واسم الجنس وما يتعلق** بهما[٤٧] [مخطوط]

---

[٤٣] **فهرس مخطوطات المركز ملك فيصلن ٣٧٤/٥٦.**

[٤٤] **معجم المؤلفين** للكحالة، ٣٠١/٩؛ **الأعلام** للزركلي، ٧٤/٧؛ **إيضاح المكنون** للبغدادي، ٤٠٤/٤؛ **معجم المطبوعات العربية والمعربة** لسركيس، ٨٨٣/٢؛ **فهرس مخطوطات المركز ملك فيصل**، ٨٩٤/٤٦.

[٤٥] **فهرس مخطوطات المركز ملك فيصل**، ٢٩٨/٥٦.

[٤٦] **معجم التاريخ** لقره بلوط، ٣٠٦٩/٥.

٤,٢. العروض

١. الارشاد الشافي على متن الكافي في العروض والقوافي (الحاشية الكبرى)[٤٨][مطبوع بدون تحقيق]

٢. المختصر الشافي على متن الكافي (الحاشية الصغرى)[٤٩] [مطبوع بدون تحقيق]

٣. منظومة في أجزاء كل بحر من بحور الشعر[٥٠]

---

[٤٧] **مخطوطات المكتبة المركزية بمسجد السيدة زينب، ٤٥٨/١** (ضمن برنامج المكتبة الشاملة الذهبية).

[٤٨] **معجم المؤلفين** للكحالة، ٣٠١/٩؛ **الأعلام** للزركلي، ٧٤/٧؛ **إيضاح المكنون** للبغدادي، ٤٠٤/٤؛ **معجم المطبوعات العربية والمعربة** لسركيس، ٨٨٤/٢؛ **فهرس مخطوطات المركز ملك فيصل**، ٧٤١/٣؛ ٨٨٣/١٠٧.

[٤٩] **الأعلام** للزركلي، ٧٤/٧؛ **إيضاح المكنون** للبغدادي، ٤٤٩/٤؛ **معجم المطبوعات العربية والمعربة** لسركيس، ٨٨٤/٢؛ **فهرس مخطوطات المركز ملك فيصل**، ٤/٧٥٠؛ ٨٠٧/٦؛ ٦٣/١٣؛ ٥٢٢/٣٧؛ ٨٨٣/١٢٠.

[٥٠] **فهرس المخطوطات الأزهرية** (ضمن برنامج جامع المخطوطات الإسلامية).وانظر موقع الرق المنشور للمخطوطات:

https://app.alreq.com/ar/AuthoredBooks/AuthoredBoo

٧cf١a٠٣١fb٨١-٨٦٨٦-٤٨٩٤-٨d٢٣a-٨٤٣٤d٠٨k/.تاريخ الدخول: (١٢,٠٩,٢٠٢١)

٤. منظومة في ضبط الزحاف وعلته[٥١]

٥,٢. الكلام

١. البستان المشرف فيما يجب تعلمه على المكلف[٥٢] [مخطوط]

٢. فتوحات الرشيد على خلاصة التوحيد[٥٣] [مخطوط]

٣. أبيات فيمن يجب الايمان بهم من الرسل مع ترتيبهم في الارشاد[٥٤] [مخطوط]

٤. عمدة أهل السنة واليقين في الرد على من خالفهم من المبتدعين[٥٥] [مخطوط]

---

[٥١] **فهرس المخطوطات الأزهرية** (ضمن برنامج جامع المخطوطات الإسلامية). وانظر موقع دار المقتبس للمخطوطات:
https://www.y.almoqtabas.com/ar/manuscripts/view/٢٦٤٦٥٠٤٧١٩٤٧٦١٧٤٥ .تاريخ الدخول: (١٢,٠٩,٢٠٢١)

[٥٢] **فهرس مخطوطات المركز ملك فيصل**، ٣٨٩/٦.

[٥٣] **جامع الشروح والحواشي** للحبشي، ٩٩٥/٢.

[٥٤] **معجم المطبوعات العربية والمعربة** لسركيس، ٨٨٣/٢.

[٥٥] **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ٣٧٩/٦؛ هدية العارفين للبغدادي، ٣٧٩/٢؛

٥. **رسالة في تنزيهه تعالى عن الأغراض في أفعاله على مذهب الأشعرية والماتريدية والمعتزلة**[٥٦] [مخطوط]

٦. **رسالة في بيان أن صفاته تعالى وأسمائه الحسنى لا يجوز إطلاقها عليه تعالى إلا بتوقيف من الكتاب والسنة**[٥٧] [مخطوط]

٣. التعريف بالرسالة

١,٣. عنوان الرسالة وتاريخ تأليفها

لقد ثبت عنوان الرسالة على غلافها هكذا: "رسالة في علم الشخص والجنس واسم الجمع والحقيقة والماهية" لكن عنوانها أطول من هذا حيث قال المؤلف في المقدمة : «هذه رسالةٌ جَمعتُ فيها ما حقَّقُوه من الكلام على عَلَم الشخص والجنسِ واسمِ الجنس والنكرةِ والجمعِ واسمِ الجمع والحقيقةِ والماهيةِ والهُويّةِ، والكُلّيِّ والجُزئيِّ المنطقيّيْنِ والعقليّيْنِ»، وقد جاء في بعض فهارس الكتب "رسالة في العلم وبيان

---

(٥٦) **معجم التاريخ** لقره بلوط، ٣٠٦٩/٥

(٥٧) **معجم التاريخ** لقره بلوط، ٣٠٦٩/٥

سائر ما يتعلق به عند المتكلمين والحكماء"[٥٨] لكن العنوان الأنسب بالموضوع هو الأول فإن المصنف لم يحصر رسالته في الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس كما أشرنا إليه في السابق.

أما تاريخ تألفيها فواضح بدون اختلاف لأن المؤلف قد صرح به في آخر الرسالة وأفاد بأنه بدأ بتسويده في سنة ألف ومئتين وأربعة ثلاثين (١٢٣٤هـ/ ١٨١٩م) وفرغ من تبييضها في سنة ألف ومئتين وستة وثلاثين (١٢٣٦هـ/١٨٢١م).

٢,٣. وصف نسخة الرسالة

اعتمدنا في تحقيق هذه الرسالة على مصورة نسخة وحيدة لها تحتفظ بأصلها مكتبة جامعة الملك السعود (جامعة الرياض سابقا) في المملكة العربية السعودية تحت رقم ٣٦٢١، ورمزنا إليها في الحاشية بلفظ "الأصل"، وقد بحثنا كثيرا في فهارس المخطوطات لنكشف عن نسخ لها فلم نعثر على أي نسخة.

---

[٥٨] أنظر: **معجم التاريخ** لقره بلوط، ٣٠٦٩/٥.

وتقع هذه الرسالة في ثماني عشرة صفحة، ومتوسط عدد سطورها خمسة وعشرون سطرا في الصحفة الواحدة، والنسخة تامة، حالتها حسنة، خطها نسخ معتاد، مقروء وواضح باستثناء مواضع قليلة، وعلى بعض حواشيها تصويبات، ربما كتبت بعد المقابلة بالنسخة الأصلية، وفي الصفحة الحادية عشرة توجد بعض تصحيحات حيث ضرب خط فوق عشرة سطور إشارةً إلى أنها كتبت غلطا في تلك الصفحة. ناسخها وتاريخ نسخها مجهول.

أولها بعد البسملة والحمدلة والصلاة على النبي: «أما بعدُ فيقول الفقيرُ محمدٌ الْحَدَّينِيُّ الدَمَنْهُورِيُّ: هذه رسالةٌ جَمعتُ فيها ما حقَّقُوه من الكلام على عَلَم الشخص والجنسِ واسمِ الجنس والنكرةِ...الخ.»[٥٩]

آخرها: «ومثلُ الكلي في هذا الانقسام الجزئيُّ، فينقسم أيضا إلى ثلاثة أقسام...الخ.»[٦٠]

---

[٥٩] **المخطوطة**، ١.

[٦٠] **المخطوطة**، ١٨.

وجاء عقب ذلك: « وكان الفراغ من تسويد هذه الرسالة المباركة...الخ.»[٦١]

٣,٣. توثيق نسبة الرسالة إلى مؤلفها

تظهر نسبة هذه المخطوطة إلى مُحَمَّد الدمنهوري راجحة من أوجه، لعل من أهمها:

أولا: ورود المخطوطة منسوبة إلي مُحَمَّد الدمنهوري بصراحة ووضوح في الصفحتين الأولى (صفحة العنوان) والثانية (صفحة المقدمة).

ثانيا: ليس في نص المخطوطة ما يمنع أن تكون كتابتها في زمان مؤلفها، إذ ليس في إشاراته الأدبية والتاريخية ما يتجاوز العصر الذي عاش فيه مؤلفها.

ثالثا: لم نجد في كتب التراجم والفهارس ما ينفي هذه النسبة.

---

[٦١] **المخطوطة**، ١٨.

٤,٣. موضوع الرسالة ومباحثها

تبحث هذه الرسالة في مواضيع مهمة اختلفت الآراء حولها في مصادر النحو والوضع والمنطق -كما نبّه عليها المؤلف في مقدمة رسالته- وهي الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسمه والنكرة، وكذلك الفرق بين الجمع واسم الجمع، والفرق بين الحقيقة والماهية والهوية من حيث الكلية والجزئية العقلية والمنطقية فعنوان الرسالة مفصح عن خلاصة ما فيه، فهي تحتوي مواضيع مشاركة في علم النحو والوضع والمنطق.

جعل المصنف رسالته في مقدمة وخمسة فصول، فبعد البسملة والحمدلة ابتدأ المصنف في مقدمة رسالته بسرد مصادره مع ذكر آثارهم مبينا لعناوينها ومفصحا عن ترتيب رسالته وأقسامها.

وتناول في الفصل الأول مبحث "علم الشخص" وعرفه بأنه: "ما دلَّ على مسمًّى معيَّنٍ تعيينًا مطلقًا -أي: بلا قيد التكلُّم والخِطاب والمرجِع وغيرها كالصلة- بحسب الوضع والخارج"[٦٢]، ثم أخذ في

---

[٦٢] **المخطوطة**، ١.

تفاصيل التعريف فأوضح ما دخل فيه واحترز عما خرج عنه، فأردفه بتعريف ابن الحاجب لعلم الشخص مؤيدا لرأيه وناقدا لما اعترض به الرضي على ابن الحاجب[٦٣].

وفي الفصل الثاني تناول "ماهية علم الجنس" و"الفرق بين اسم الجنس والنكرة"، و"الفرق بين علم الجنس واسم الجنس"، وبدأ بالفرق بين اسم الجنس والنكرة وقد ذكر أن للعلماء في تعريف اسم الجنس قولين، القول الأول مذهب النحويين وهو القول بأنهما مترادفان، فنقل تعريف ابن مالك : «إنّه مَوضُوعٌ للفَرْدِ المنتَشِر يُعيّنُ الماهيةَ مع وَحْدةٍ لا بِعَيْنِها»[٦٤] وأفاد بأن حكم علم الجنس عند ابن مالك ومن تبعه من النحويين كحكم النكرة التي هي اسمُ جنس بذاته واستنتج بأنه يكون مُرادِفا للنكرة التي هي مرادف اسم الجنس عند هؤلاء.[٦٥] والقول الثاني قول الأصوليين والمنطقيين، وهو: أن اسم الجنس والنكرة متغايران، ف"اسم الجنس" عندهم هو: «ما دَلّ على الماهية بلا قيدٍ من وحدة

---

(٦٣) **المخطوطة**، ٢.

(٦٤) **المخطوطة**، ٣.

(٦٥) **المخطوطة**، ٣.

وغيرها»[٦٦] و"النكرة: «ما دلّ على الماهية مع قيد الوحدة الشائعة»[٦٧] ثم بحث في تفاصيل الأقوال والآراء التي تضاربت حول هذا الموضوع مبينا لكل قول واعتراض مع رده لعض وتأييده لآخر، ثم ذكر بأن الفرق اعتباري وقال: «ومن هنا يُعلَمُ أنَّ اللفظَ في المطلَق والنكرة واحدٌ، وأنَّ الفرقَ بينهما بالاعتبار، فإن اعتُبِرَ في اللفظ دلالتُه على الماهية بلا قيدٍ سُمِّي مطلقًا واسمَ جنس أيضا، أو مع قيد الوحدة الشائعة سُمّي نكرةً»[٦٨]

ثم تناول "الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس" فذكر بأن هناك مذهبين فبعض العلماء يسوي بين علم الجنس واسم الجنس فذهب إلى ترادفهما في حين أن البعض الآخر يرفض هذا الرأي، فعلى الأول أن علم الجنس في المعنى يكون في حكم النكرة التي هي اسم الجنس عند النحويين ولهذا فهو مرادف لاسم الجنس في المعنى ومتغاير له في اللفظ إذ هو في حكم علم الشخص من حيث جري الأحكام اللفظية عليه،

---

[٦٦] **المخطوطة**، ٤.

[٦٧] **المخطوطة**، ٤.

[٦٨] **المخطوطة**، ٤.

فإنه لا يلحقه التنوين ولا يضاف ولا ينعت بالنكرة إلى غير ذلك من الاحكام، ثم لخص الآراء فقال : «والحاصل: أنّ ابن مالك وقوما من النحاة يقولان: إنّ علم الجنس كعلم الشخص في اللفظ وكاسم الجنس في المعنى الذي هو النكرة، بناء على أن اسم الجنس موضوع للفرد المنتشر، فهو حينئذ من قبيل الكُلِّيّ وأما غيرهما فيجعله كعلم الشخص لفظا ومعنىً كما علمت فهو حينئذ من قبيل الجُزْئِيّ الحقيقيّ عنده»[٦٩]

وتعرض في هذا الفصل لمبحث الفرق بين "اسم الجنس الإفرادي واسم الجنس الجمعي" فقال: «أن اسم الجنس مدلولُه الماهيةُ بلا قيد وصدق أو غيرها أو بقيد الوحدة... وأن اسم الجنس الجمعي : هو ما دل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحد التاء غالبا بأن تكون التاء في واحده غالبا ككَلِم وكَلِمَة وتَمْرٍ وتَمْرَة وسِدْر وسِدْرة، وقد يفرق بينه وبين واحد بالياء كزَنْج وزَنْجِيّ ورُوم ورُومِيّ، وقد تكون التاء فيه وواحده بلا تاء ككَمْءٍ وكَمْأَةٍ»، وقد أورد إشكالا في تعريف "اسم الجنس الجمعي" فمقتضى كونه اسم جنس أنه موضوع للماهية من حيث هي،

---

[٦٩] **المخطوطة**، ٤-٥.

ومقتضى كونه جمعيا أن موضوع للأفراد، ففي الجمع بينهما تناف، وأجاب عنه بأنه اسم للجنس وضعا، وجمعي استعمالا، أي: أنه وضع للماهية، واستعمل في غيرها وهو الجمع.

وخص المصنف الفصل الثالث لـ"علامات علم الجنس" وذكر بعض علامات لفظية ومعنوية للفرق بين علم الجنس واسم الجنس والنكرة، فذكر أن من علاماته اللفظية : «أ- عدم دخول "ال" عليه، حيث كان بذاته يفيد التعيين، فهو غني عنها، بخلاف اسم الجنس فيدخل عليه فيطرأ له ما هو أصل في علم الجنس من التعيين. ب- ومنعه الصرف لعلة غير العَلَمية، كتأنيث أُسامة وهو أن الابتداء به ومجيء الحال منه بلا مسوغ»[٧٠]، وأما بعض علاماته المعنوية فهي: أن علم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنا باعتبار تعينها فيه، واسم الجنس موضوع للحقيقة المعينة لا بهذا الاعتبار، والنكرة موضوعة للفرد المنتشر وقفة[٧١].

---

[٧٠] **المخطوطة**، ١٠.

[٧١] **المخطوطة**، ١٠.

وتطرق المصنف في الفصل الرابع إلى مبحث "الفرق بين الجمع واسم الجمع"، فبدأ بتعريف الجمع وتقسيمه فقال: «الجمع: هو ما دلَّ على أفراده دلالةَ تكرار الواحد بحرف العطف." فهو من باب الكلية، وينقسم إلى قسمين: جمع كَثْرة وجمع قِلَّة، والثاني منحصر في ستة أوزان»، ثم تناول الخلاف في مبدأ جمعي القلة والكثرة ومنتهاهما ورجح في هذا الخلاف ما ذهب إليه التفتازاني والدماميني فقال: «والذي ارتضاه السعد التفتازاني والدماميني[٧٢] أنّ جمعي القلة والكثرة مبداهما ثلاثة، ومنتهى جمع القلة عشرة، ولا منتهى لجمع الكثرة، فهما مشتركان في المبدأ مختلفان في المنتهى»[٧٣] وذكر بأن الأفضل في جمع

---

[٧٢] هو بدر الدين مُحَمَّد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن مُحَمَّد بن سليمان بن جعفر (ت. ٨٢٧هـ/١٤٢٤م)، يُعرف بالدَّمَامِينِي أو ابن الدماميني. أديب ونحوي وشاعر وفقيه. مصري من مدينة دمامين، وتوفي في الهند. يعدّ من رجال المدرسة النحوية في مصر وبلاد الشام. من تصانيفه: "تحفة الْغَرِيب بشرح مغنى اللبيب لِابْنِ هِشَام"، و"تَعْلِيق الْفَوَائِد فِي شرح تسهيل الْفَوَائِد"، و"جَوَاهِر البحور فِي الْعروض". تنظر ترجمته: **الضوء اللامع** للخاوي، ٧/ ١٨٤؛ شذرات الذهب لابن العماد، ٩/ ٢٦٢؛ **بغية الوعاة** للسيوطي، ١/ ٦٦؛ البدر **الطالع** للشوكاني، ٢/ ١٥٠؛ **الأعلام** للزركلي، ٦/ ٥٧؛ **معجم المؤلفين** للكحالة.

[٧٣] **المخطوطة**، ١٢.

الكثرة للعاقل هو الإفراد وفي غيره المطابقة اللفظية سواء كان جمع قلة مطلقا أو جمع كثرة لغير العاقل وأوضح سبب هذا الفرق: «وذلك لأن العاقل منظور إليه، فاعتنى بشأنه في المطابقة، بخلاف غيره. وطريق جمع القلة لغير العاقل جبرا للقلة وأيضا المطابقة هي الأصل وعدمها في جمع الكثرة لغير العاقل لأنه لانحطاطه عن العاقل في حكم المفرد بالنسبة إليه»[٧٤] وبعد أن انتهى من مبحث الجمع عدل إلى تعريف اسم الجمع فقال: « وأما اسم الجمع فهو: ما دل على أفراده دلالة الكل على أجزائه. فهو من باب الكل، والغالب أنه لا واحد له من لفظه كقَوْمٍ ورَهْط وطَائِفة وجَمَاعة، وقد يكون ككَوْكَب وصَحْب»[٧٥]

وفي الفصل الخامس بحث المصنف في مبحث تعلقه بالمنطق أكثر من سائر العلوم، وقد تطرق إليه بعض النحاة والأصوليين، فلذا تعرض له المصنف في هذه الرسالة، وذلك المبحث هو الفرق بين مصطلح "الماهية والحقيقة والهوية" من حيث الكلية والجزئية، فقد عرّف الماهية بأن لفظها يطلق على معنيين: ما يجاب به عن السؤال

---

[٧٤] **المخطوطة**، ١٣.

[٧٥] **المخطوطة**، ١٣.

بـ"ماهو؟"، والمعنى الآخر: ما يكون به الشيء هو هو، وذكر أن اتفاق العلماء على أن الماهية الكلية لا وجود لها في الخارج استقلالا، وأن العلماء اختلفوا في وجودها في ضمن الأشخاص، ورجّح أن الماهية التي توجد في الأشخاص هي الماهية بشرط شيء، وهي الجزئي، وأما الماهية بشرط لا شيء فهي الكلي، وهذا لا يحتوي عليه الفرد(٧٦).

وذكر أن "الماهية" عند الفلاسفة ثلاثة أقسام: "ماهية مخلوطة" وهو الماهية المشروطة لحوق العوارض لها، كزيد وعمرو وغيرهما من أفراد الإنسان، و"ماهية مجرّدة" وهي الماهية التي لا تكون بشرط شيء، وهي غير موجودة عند المحققين لا خارجا ولا ذهنا، و"ماهية مطلقة" وهي الموجودة لا بشرط لحوق العوارض ولا عدم لحاقها(٧٧).

وعرف الحقيقة بأنها "الماهية الثابتة"، وقال: «فحينئذ يكون بينها وبين الماهية العموم والخصوص المطلق، فالمعدومات الممكنة كالعنقاء،

---

(٧٦) **المخطوطة**، ١٤.

(٧٧) **المخطوطة**، ١٤-١٦.

لها ماهية ولا حقيقة لها، فإن لفظ الحقيقة من "حَقَّ" إذا ثَبَتَ، فيكون أفرادها المنتزعة هو من متحققة ثابت، ولم يعتبر ذلك في الماهية»[٧٨].

وتعرض لمعنى "الهوية" وعرفها بأنها: "هي الحقيقة الجزيئة" كحقيقة زيد[٧٩].

وتكلم في "الكلي" و"الجزئي" فعرفهما وذكر أنواعهما، فقد عرف الكلي بأنه: هو الماهية الصادقة على كثيرين من حيث هي، أي: من غير اعتبار شيء مخصوص، وذكر أنواعه، وهي: طبيعي، ومنطقي، وعقلي[٨٠]. وتطرق إلى مصطلح الجزئي فقال: "ما يمنع تصوره من صدقه على كثيرين"[٨١].

---

[٧٨] **المخطوطة**، ١٤.

[٧٩] **المخطوطة**، ١٤.

[٨٠] **المخطوطة**، ١٤.

[٨١] **المخطوطة**، ١٧

٤,٤. عرضها للمسائل ومصادرها

وقد اجتهد المؤلف في نقل آراء العلماء وبيانها في جل ما يعرض له ولم يكتف بنقل تلك الآراء فقط، بل ناقشها، فيستحسن بعضها ويرجح، أو يصوب ما يراه راجحا أو صوابا، وكذلك يخطّئ ما يراه خطأ.

في بداية كل مسألة يأتي المؤلف أولا بتعريف مشهور لها ثم يأخذ بتفاصيله، فيناقش الموضوع حول آراء العلماء، ثم يطرح أسئلة أو اعتراضات يمكن إيرادها على المسألة بعبارة "فإن قلتَ/فإن قيل/لا يقال" ثم يدفعها بعبارة "قلتُ/قلنا/نقول"، وفي نهاية المناقشة كثيرا ما يلخّص الآراء المتعلقة بالمسألة بلفظ "والحاصل/حاصلها/وبالجملة".

وقد اعتمد في تأليف رسالته على مصادر مشهورة، فأكثر ما استفاد منه كما صرح هو بنفسه: "حاشية العلاّمة الصَبَّان على الأشموني" في النحو، و"حاشية العلاّمة ياسين على التصريح" في النحو، و"شرح العلاَّمة الْمَحَلّيّ على جمع الجوامع" في أصول الفقه، "، و"مختصر السنوسي في المنطق"، و"المطول" للتفتازاني في البلاغة وكذلك "شرحه على المقاصد"، و"حاشية السيد على المطول" و"شرحه على المواقف"،

ورسالة للعَطَّار، و"إِتْحَاف الأُنْسِ فِي العَلمَينِ الشخْصِ والجِنْس" لمحمد بن مُحَمَّد الأمير.

وقد وأرد أسماء بعض المصنفين دون أن يذكر آثارهم وهم: سيف الدين الآمدي (ت.٦٣١هـ/١٢٣٤م)، وابن الحاجب (ت.٦٤٤هـ/١٢٤٦م)، وابن مالك (ت.٦٧٢هـ/١٢٧٤م)، ورضي الاستراباذي (ت.٦٨٦هـ/١٢٨٧م)، وبدر الدين مُحَمَّد بن أبي بكر الدماميني (ت.٨٢٧هـ/١٤٢٤م)، وكمال الدين ابن الهمام الحنفي (ت.٨٦١هـ/١٤٥٧م)، جلال الدين السيوطي (ت.٩١١هـ/١٥٠٥م)، وناصر الدين الحسن اللقاني المالكي (ت.٩٥٨ هـ/ ١٥٥١م)، وشمس الدين مُحَمَّد بن سالم الحفني (١١٨١ هـ/١٧٦٧م).

٤. عملنا في التحقيق

١.اعتمدنا في عمل التحقيق والإملاء على أسس وقواعد مركز البحوث الإسلامية (İSAM) في التحقيق.

٢. اجتهدنا في الإحالة إلى المصادر التي استفاد منها المؤلف بقدر الإمكان وبحسب المتوفر بين الأيدي من هذه المصادر، مع عدم إطالة الحواشي بالنقل عن تلك المصادر.

٣. قمنا بتشكيل الكلمات الغريبة ووضعنا حركات الإعراب على بعض الكلمات تسهيلا لفهم القارئ بشكل صحيح.

٤. قمنا بتصحيح بعض العبارات الخاطئة في المخطوطة وأشرنا إلى ذلك في الحاشية بعبارة "في الأصل" أو "هكذا في الأصل".

٥. شرحنا في الحاشية بعض التعابير الغامضة وأوضحنا مراد المؤلف بها.

٦. خرّجنا الشواهد القرآنية وذكرنا سورها ورقم الآية في المصحف وميّزناها عن سائر النصوص المخطوطة بحصرها بين قوسين مزهرين.

٧. أتينا بتعريف موجز بالأعلام وأشرنا للتفاصيل إلى مصادر ترجمتهم.

٨. قسمنا النصوص إلى فقرات وجعلنا الكلمات أو العبارات المهمة بين علامة التنصيص ("ـ") وميزنا الفقرات التي اقتبسها المؤلف بوضعها بين علامة الاقتباس (« ـ ») كما وضعنا بعض الإضافات من عندنا بين القوسين المعقوفين ([ـ])

صورة اللوحتين الأولى والأخيرة من النسخة الأصلية بمكتبة جامعة الملك السعود

النص المحقَّق

[مقدمة المؤلف]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله المتفرِّد بأوضاع اللغات، والصلاةُ والسلامُ على مَنْ أُيِّدَ بالدلائل القاطعات، وعلى آله الثِّقات، وأصحابه أولي الكرامات.

أما بعدُ فيقول الفقيرُ محمدٌ الْحَدَّينِيُّ الدَمَنْهُورِيُّ: هذه رسالةٌ جَمعتُ فيها ما حقَّقُوه من الكلام على عَلَم الشخص والجنسِ واسمِ الجنس والنكرةِ والجمعِ واسمِ الجمع والحقيقةِ والماهيةِ والهُويّةِ، والكُلّيِّ والجُزئيِّ المنطقيّيْنِ والعقليّيْنِ. اقتطفتُه من حاشية العلاّمة الصَبَّان[٨٢]

---

[٨٢] هو الامام العلامة أبو العرفان مُحَمَّد بن علي الصبَّان الشافعي الحنفي (ت. ١٢٠٦هـ/١٧٩٢م)، ولد في القاهرة وتوفي فيها، كان عالما موسوعيا ولا سيما في العلوم العربية وشارك في علوم أخرى مثل المنطق والحديث والسيرة والتفسير، وله تآليف عدة،

على الأَشْمُوني، ومن حاشية العلاّمة ياسين[٨٣] على التصريح، ومن شرح العلاَّمة الْمَحَلّيّ[٨٤] على جَمْع الجَوَامِع في بحث المطلَق، ومن حاشية العلامة البَنَّانيّ[٨٥] على مختصر السَنُوسِيّ[٨٦] في علم المنطق،

الأشهر منها "حاشية على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك" تنظر ترجمته: **الأعلام** للزركلي، ١٣٦/٦؛ **هدية العارفين** لإسماعيل البغدادي، ٣٤٩/٢؛ معجم **المؤلفين** للكحالة، ١٧/١١.

[٨٣] هو ياسين بن زين الدين بن ابي بكر بن مُحَمَّد بن عليم الحمصي، الشافعي، الشهير بالعليمي (ت. ١٠٦١هـ/١٦٥١م)، نحوي، بياني، متكلم، ولد بحمص، ونشأ بها، وتوفي بمصر، له حواش عديدة، أشهرها في علوم اللغة. منها حاشية على شرح ألفية ابن مالك في النحو، حاشية على شرح عصام الدين الاسفراييني على السمرقندية في البلاغة، وحاشية على شرح القطر للفاكهي في النحو. تنظر ترجمته: **الأعلام** للزركلي، ١٣٠/٨؛ **معجم المؤلفين** للكحالة، ١٧٧/١٣؛ **الوسيط في تاريخ النحو العربي** لعبد الكريم الأسعد،٢٣٩؛ **نشأة النحو وتاريخ أشهر النُّحاة** لأحمد الطنطاوي، ٢٣٧.

[٨٤] هو مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم المحلي الشافعيّ (ت. ٨٦٤هـ/١٤٥٩م)، أصولي، مفسر، تفنن في العلوم العقلية والنقلية، مولده ووفاته بالقاهرة، عرّفه ابن العماد بتفتازاني العرب، له شروح وحواش عديدة. تنظر ترجمته: **شذرات الذهب** لابن العماد، ٤٤٧/٩، ٤٤٨؛ **الضوء اللامع** للسخاوي،٣٩/٧-٤١؛ **الأعلام** للزركلي، ٣٣٣/٥؛ **معجم المؤلفين** للكحالة، ٣١١/٨-٣١٢.

[٨٥] هو مُحَمَّد بن الحسن بن مسعود البناني، (ت. ١١٩٤هـ/١٧٨٠م)، فقيه مالكي،مشارك في بعض العلوم. من تآليفه العديدة: حاشية على شرح عبد الباقي

ومن رسالة للشيخ الإمام والبحر الهَمَّام شيخنا العَطَّار[٨٧] صَدَّرها بماحثَ تَتعلَّقُ بعلم الوضع وتكلّم فيها على عَلَم الشخص وعَلَم الجنس وأطالَ فيها الكلامَ يَذكرُ مباحثَ حِكَمية ومناقشاتٍ مع الأعلام

الزرقاني على مختصر خليل في فروع الفقه المالكي وسماها بالفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقاني، شرح على السلم، وحاشية على شرح السنوسي وكلاهما في المنطق. ينظر: **الأعلام** للزركلي،٦/٩١؛ معجم **المؤلفين** للكحالة، ٩/٢٢١.

[٨٦] هو أبو عبد الله مُحَمَّد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي (ت. ٨٩٥هـ/١٤٩٠م)، محدث، متكلم، منطقي، مقريء، مشارك في بعض العلوم. له تصانيف كثيرة، منها: "شرح صحيح البخاري" لم يكمله، و "شرح جمل الخونجي" و"مختصر في علم المنطق" كلاهما في المنطق، و"عقيدة أهل /التوحيد" ويسمى العقيدة الكبرى، و "شرح الأجرومية". تنظر ترجمته: **هدية العارفين** للبغدادي، ٢/٣٠٢؛ **الأعلام** للزركلي، ٧/١٥٤؛ **هدية العارفين** لإسماعيل البغدادي، ٢/٢١٦؛ **معجم المؤلفين** للكحالة، ١٢/١٣٢.

[٨٧] هو حسن بن مُحَمَّد بن محمود العَطّار (ت. ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م)، عالم موسوعي، له تصانيف عديدة في مختلف المجالات، من علماء مصر، أصله من المغرب، ومولده ووفاته في القاهرة. أقام زمنا في دمشق، وسكن أشكودرة بألبانيا واتسع علمه. وعاد إلى مصر وبقي فيه إلى أن توفي، فتولى إنشاء جريدة "الوقائع المصرية" في بدء صدورها، ثم مشيخة الأزهر سنة ١٢٤٦هـ. تنظر ترجمته: **الأعلام** للزركلي، ٢/٢٢٠؛ **هدية العارفين** لإسماعيل البغدادي، ١/٣٠١؛ **معجم المؤلفين** للكحالة، ٣/٢٨٥.

فلذلك صَعُب مَدركُها وتوعَّرَ[٨٨] مَسلَكُها ومع ذلك عاقت العوائقُ عن إكمالها، ومن رسالة لشيخنا العلامة الأمير[٨٩] سماها بـ"إِتْحَاف الأُنْسِ فِي العَلَمَيْنِ الشخْصِ والجِنْس"[٩٠] ، ومن غيرها كما يَعْلَمُ ذلك الواقفُ عليها.

وما وجدتَه من صواب فلهؤلاء الأعلام، ومن خطأٍ فمن ذهني المسيء الإفهام. ورتَّبْتُه على أربعةِ فصول.

---

(٨٨) أي: تعسّر وتشدّد فهمها.

(٨٩) مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز السنباوي الأزهري المالكي (ت.١٢٣٢هـ/١٨١٧م)، عالم بالعربية، من فقهاء المالكية. ولد في ناحية سنبو (بمصر) وتعلم في الأزهر وتوفي بالقاهرة، اشتهر بـ"الأَمِير" لأن جده أحمد كانت له إمرة في الصعيد، وأصله من المغرب، له تصانيف عديدة، أكثرها حواش وشروح. تنظر ترجمته: **الأعلام** للزركلي، ٧/٧١.

(٩٠) حققت هذه الرسالة ونشرت أكثر من مرة.

الفصل الأول

في عَلَم الشخص

وهو "ما دلَّ على مسمًّى معيَّنٍ تعيينًا مطلقًا -أي: بلا قيد التكلُّم والخِطاب والمرجِع وغيرها كالصلة- بحسب الوضع والخارج".

فـ"ما على مسمًّى" جِنسٌ[٩١] يشمَل النكرةَ والمعرفةَ.

و"معيّنٍ" فصلٌ[٩٢] أوّلُ أَخرجَ النكرةَ كرجل وفرس فإنهما لا تعيين فيهما.

---

(٩١) الجنس مصطلح منطقي، يستخدمه أكثر المتأخرين عندما يبدؤون بتفاصيل التعريف، وعُرّف الجنس في المنطق: بأنه "كلي محمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق "ما هو؟" أنظر: **الألفاظ المستعملة في المنطق** للفارابي، ٧٠.

و"تعيينًا مطلقًا" فصلٌ ثانٍ أَخرجَ بعضَ المعارفِ كالمضمر، فإنه معيّنٌ مسمًّى[٩٣] بقيد التكلم كأنا أو الخطاب كأنت أو المرجع كهو، وكالمعرفة فانه معيّنٌ مسمًّى[٩٤] بقيد "ال"[٩٥].

و"بحسب الخارج" فصلٌ ثالثٌ أخرجَ علمَ الجنس بناءً على التحقيق الآتي من أنه موضوع للحقيقة المعيَّنة ذهنًا وأمّا على مُقابِله من أنه موضوع للفرد المنتشر وهو مذهب ابن مالك[٩٦] فقد عَرفتَ خروجه بقيد التعيين.

---

[٩٢] ولفظ "فصل" أيضا مصطلح في علم المنطق، وقد عرف بأنه: "[الكلي] المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب أيُّ شيءٍ هو؟". أنظر: **الألفاظ المستعملة في المنطق** للفارابي، ٧٥.

[٩٣] في الأصل بلفظ "مسماة"، وهو خطأ والصواب ما كتبناه.

[٩٤] في الأصل بلفظ "مسماة".

[٩٥] أي: بقيد لام التعريف.

[٩٦] هو جمال الدين مُحَمَّد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني النحوي المعروف بـ"ابن مالك" (ت. ٦٧٢هـ/١٢٧٤م)، عالم لغوي كبير وأعظم نحوي في القرن السابع الهجري، وُلِد بالأندلس، وهاجر إلى الشام، واستقر بدمشق، ووضع مؤلفات كثيرة، أشهرها الألفية، التي عُرِفت باسم "ألفية ابن مالك". تنظر ترجمته: بغية **الوعاة للسيوطي**،

و"بحسب الوضع" فصلٌ رابعٌ أُخرِجَ به نحوُ "شمس" و"قمر" فإنهما وإن عُيِّنا فردَينِ لكنّ ذلك التعيين لأمرٍ عَرَضَ بعد الوضع وهو عدمُ وجود غيرهما من أفراد المسمّى، وأما بحسب الوضع فلا تعيين فيهما، ودخل نحو "زيد" مسمًّى به جماعةٌ فإنه باعتبار كلّ وَضْعٍ يُعيِّن مسمّاه، والشيوع إنما جاء من تعدّد الأوضاع، وهو أمر عارض، ولا يخرج بقوله "مطلقا" لأنه وإن احتاج في تعيين مسمّاه إلى قرينة من وَصْفٍ أو إضافةٍ أو نحوهما لكن ذلك الاحتياجَ عارضٌ بالنسبة إلى أصل الوضع كبقية المعارف، هذا. وعرّف الشيخ ابن الحاجب[٩٧] علمَ

١/١٣٠-١٣٧؛ **مفتاح السعادة** لطاشكبريزاده، ١/١٣٦-١٣٧؛ **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ١/ ١١٩ ،١٤٤، ١٥١-١٥٥، ٢٠٥، ٤٠٥-٤٠٧، ٤١٢؛ ٢/٩٧٨، ١١٦٦، ١١٧٠، ١٣٠١، ١٣٦٩، ١٥٣٦، ١٧٧٤، ١٧٩٨، ١٨٠٠، ١٩٦٠؛ **شذرات الذهب** لابن العماد، ٧/٣٣٩، ٤٤٨.

[٩٧] هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدويني الأسنائي الكردي المشهور بـ"ابن الحاجب" (ت. ٦٤٦هـ/١٢٤٩م) فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية، كردي الأصل، ولد في إسنا (من صعيد مصر) ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية. وكان أبوه حاجبا فعرف به. من تصانيف الشهيرة "الكافية في النحو"، و"الشافية في الصرف"، والإيضاح في شرح المفصل"، و"مختصر الفقه" في فقه المالكية، استخرجه من ستين كتابا. تنظر تفاصيل ترجمته: **البلغة في تراجم أئمة**

الشخص بأنه: «ما وُضِع لشيء بعينه غير مُتناولٍ غيرَه بوضعٍ وَاحدٍ»[٩٨] اهـ.

فقوله "غير متناول غيرَه" يُخْرِجُ سائرَ المعارف لتناولها بالوضع أي: معيّنٍ كان.

وقوله "بوضع واحد" متعلق بـ"متناول" أي: لا يتناول غيرَ ذلك المعيّنِ بالوضع الواحد، بل إنْ تناولَ كما في الأعلام المشتركة فإنما يتناولُ بوضعٍ آخَرَ لا بالوضع الأول كما إذا سُمِّيَ شخصٌ بزيدٍ ثم سُمِّيَ به شخصٌ آخَرُ فإنه وإن كان متناولا بالوضع المعيّنين لكنّ تَناوَلَ المعين الثاني بوضع آخر غير الوضع الأول، بخلاف سائر المعارف فإنها تتناول أفرادها لا بذلك الوضع، فقيد "بوضع واحد" لإدخال العلم المشترك.

وأَوْرَدَ عليه الرضيّ[٩٩] تناولَ التعريف لعَلَم الجنس لأن الشيخ[١٠٠] يرى أنه وُضعَ للحقيقة المعيّنة ذهنا، وأجيبَ بإخراجه عن

النحو واللغة للفيروز آبادي، ١٤٠؛ **وفيات الأعيان** لابن خلكان، ٣/ ٢٤٨؛ **شذرات الذهب** لابن العماد، ٥/٢٣٤؛ **بغية الوعاة** للسيوطي،٢/١٣٤، ١٣٥.

[٩٨] أنظر: **الكافية في علم النحو** لابن الحاجب، ٣٧.

التعريف بتغيير الشيخ فيه بالمُشَخِّص الخارجيّ لأن تشخُّصَه ذهنيٌّ[١٠١].

قال الصبّان: «والتعيين في علم الشخص معتبر على أنّه شَرْطٌ لا شَطْرٌ، وإلّا لَزِم أن يكون مدلولُه أمرا اعتباريًّا لأن التعيين أمر اعتباري، والمركَّبُ من الاعتباريّ وغيره اعتباريٌّ، كما صرّحوا به، وأنّ دلالةَ لفظ "زيد" مثلا على مجرد الذات تَضَمُّنٌ لا مطابقةٌ، وكلٌّ من اللازمين في غاية البُعْد إن لم يكن باطلا، كما أن التعيين في علم الجنس كذلك على التحقيق» [١٠٢] اهـ.

---

[٩٩] هو مُحَمَّد بن الحسن الرضي الاستراباذي (ت. ٦٨٨هـ/١٢٨٩م)، نحوي شهير، من كبار المحققين، وصاحب الشرحين المشهورين: الشرح على الكافية لابن الحاجب، والشرح على الشافية لابن الحاجب، له تأثير واسع على من بعده من الشرّاح والمحشّين. تنظر ترجمته: **بغية الوعاة للسيوطي**، ٥٦٧/١، ٥٦٨؛ **هدية العارفين** لإسماعيل البغدادي، ١٣٤/٢؛ **معجم المؤلفين** للكحالة، ١٨٣/٩؛ **الأعلام** للزركلي، ٨٦/٦.

[١٠٠] أي: ابن الحاجب

[١٠١] أنظر: **شرح الكافية** للرضي، ٢٤٦/٣.

[١٠٢] نقله المؤلف عن الصبان بتصرف. أنظر: **حاشية الصبان** للصبان، ١٩٨/١.

قال بعض المحققين:[١٠٣] «فان قلت: قد تحققّتَ أنّ علَمَ الشخص ما وضع لمشخَّصٍ وأن تَعقُّلَه بأمر خاصٍّ، وذلك الأمرُ الخاصُّ هو المسمَّى عندهم المشخِّصَات، فأيُّ شيءٍ تلك المشخِّصاتُ؟ قلتُ: لعلّها بمجموع الأعراض الموجودة حالةَ الوضع، وكما أن تقول: يضُرُّ زوالُ تلك المشخِّصات وتغيرها، فإنها حيث لم تكن ذاتية للموضوع له أمكنَ زوالُها، بل بحسب زوالها بناءً على عدم بقاء العرض زمانين كما هو مبرهن عليه في الطوالع وغيرها. ويمكن التزامُ عدمِ الضرَر في تغيّرها، فإنها آلةٌ للوضع، وحيث وُضعَ اللفظُ بإزاء المعيَّن لا يشترط في استعماله فيه قيد آلة الوضع.

لا يقال: يُشكِل المقامُ بما إذا وَضعَ شَخْصٌ عَلمًا بإزاء ابنٍ بَلَغَهُ أنّه وُلِدَ له مثلاً ولمْ يَرَه أصلا، لأنّا نقول: يكفي في الوَضْع في أمثال ذلك، استحضارُ الموضوع له بمشخِّصات لو حَصلَتْ بوجهٍ ما. فإن قلت: هذا في عَلَم الشخص الموضوعِ بإزاء الحوادث، فما الحال في

---

[١٠٣] لم نعثر على من قصده المؤلف بعبارة "بعض المحققين".

أعلام الحقّ وأسمائه جلا وعلا؟ فإنها أعلامٌ جزئيةٌ بلا مِرْيةٍ[١٠٤]، قلت: الواضعُ لها هو اللهُ سبحانه وتعالى فأين الإشكالُ؟

فإن قلت: إذا مَشَيْنَا على المذهب الاعتزاليّ من أنّ الواضعَ لتلك الأسماء غيرُ الحق فكيف يتَأَتَّى[١٠٥] ملاحظة مشخِّصات لذلك الجناب الأَقْدميّ ومن أين الوصولُ إلى ذلك؟ هيهات! قلت: تكفي الملاحظة ولو من وجه، وأقلُّ وجهٍ كافٍ في ذلك لتصور أنه تعالى منفردٌ بكل صفةِ كمالٍ، فإن ذلك لا يوجد في غيره تعالى. فتدبر ذلك منصفا فإنه من مطارح الأذكياء.» اهـ. رحمه الله تعالى.

---

[١٠٤] أي: بلا شك وشبهة.

[١٠٥] أي: كيف يتهيأ ويحصل.

الفصل الثاني

في علم الجنس

[تعريف علم الجنس والخلاف في الفرق بينه وبين اسمه والنكرة]

ويَتَضِّح ذلك في أثناء التكلُّم على[١٠٦] حقيقةِ اسم الجنس والنكرة.

اعلم أنه اختُلِفَ فيما وُضِعَ له علَمُ الجنس، فقال ابن مالك وقوم من النحاة: "إنّه مَوضُوعٌ للفَرْدِ المنتَشِر يُعيِّنُ الماهيةَ مع وَحْدةٍ لا بِعَيْنِها".

فيكون حكمه في المعنى كحكم النكرة التي هي اسمُ جنس بذاته، على أنه -أي: اسم الجنس- موضوع للفرد المنتشر فيكون مُرادِفا للنكرة.[١٠٧] وهذا هو مذهب النحويين والآمدي وابن الحاجب.

---

[١٠٦] في الأصل "عليه" والصحيح ما أثبتناه.

ومذهب الأصوليين والمنطقيين والفقهاء: أن اسمَ الجنس والنكرة مُتغايرَان. ولذا قال يس في التصريح:

«واعلم أنّ كونَ اسم الجنس للماهية بحسب الوضع للقليل والكثير إنما يستقيم على قول مَنْ يَجعلُه موضوعًا للماهية من حيث هي هي، فإن الماهية تُوجَد في الفرد والأكثر. أَمَّا من يجعله موضوعا للماهية مع وحدة لا بعينها ويُسمَّى فردًا منتشرًا كابن الحاجب في شرح المفصل -ومشى عليه السعد في مباحث تعريف المسند باللام- فلا يستقيم[١٠٨] عند اطلاقه على الكثير بحسب الوضع إلا مع "ال". ومن ثَمَّ قالوا: إنّها تَدخل عليها بمجردٍ عن معنى الوحدة، لكنه مشى السعد -في بحث كون المسند إليه مَبْنيًا- على الأول[١٠٩] حيث قال: في قوله

---

(١٠٧) أنظر: **شرح التسهيل** لابن مالك، ١/١٧٠.

(١٠٨) جواب " أَمَّا من يجعله ".

(١٠٩) الجار والمجرور متعلق بـ"مشى"

تعالى:﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء.١٧١]: "إن "إِلهٌ" حَاصِلٌ لمعنى الحيثية والوحدة.» اهـ. رحمه الله تعالى[١١٠].

فقوله "إنما يستقيم" على قول من يجعله الخ. وهو قول الأصوليين والمنطقيين والفقهاء كما عَلمت. فعندهم اسمُ الجنس والنكرةُ متغايران لا مترادفان، فإن فيهما فرقًا[١١١]، فإن اسم الجنس: "ما دَلّ على الماهية بلا قيدٍ من وحدة وغيرها"، والنكرة: "ما دلّ على الماهية مع قيد الوحدة الشائعة." وهذا الفرق اعتباريٌّ. ولذا قال المحليّ على جمع الجوامع[١١٢] -بعد قوله: "المطلَق الدال على الماهية بلا قيد"- : «وزعمَ الآمديّ وابن الحاجب دلالتَه على الوحدة الشائعة (توهماه النكرة)[١١٣]، وعلى الفرق بين المطلق والنكرة أسلوب المنطقيين والأصوليين وكذا الفقهاء حيث اختلفوا في مَنْ قال لامْرَأته: "إِنْ كانَ

---

[١١٠] أنظر: حاشية **العلامة يس على التصريح** لـ"يس"، ١/١٢٤-١٢٥.

[١١١] في الأصل "فرق".

[١١٢] هكذا في الأصل. ولو قال: "في شرحه على جمع الجوامع" بإضافة عبارة "في شرحه" لكان أوضح.

[١١٣] هذا وما جعلنا بين الأقواس فيما يأتي من كلام ابن السبكي.

حَمْلُكِ ذَكَرًا فأنتِ طالق"، فكان ذَكَرَينِ، فقيل: لا تطلق نظرا إلى التنكير المشعر بالتوحيد، وقيل: تطلق حملا على الجنس.» اهـ.[١١٤]

«ومن هنا يُعلَمُ أنَّ اللفظَ في المطلَق والنكرة واحدٌ، وأنَّ الفرقَ بينهما بالاعتبار، فإن اعتُبِرَ في اللفظ دلالتُه على الماهية بلا قيدٍ سُمِّي مطلقًا واسمَ جنس أيضا، أو مع قيد الوحدة الشائعة سُمّي نكرةً»[١١٥] اهـ.

وقال[١١٦] بعد ذلك: «إنَّ ما قاله ابن الحاجب والآمدي موافقٌ لكلام أهل العربية ثم قال هو[١١٧] والمصنف[١١٨]: "ومن ثم" أي: ومن هنا وهو ما زعمه ابن الحاجب والآمدي "فالأمر بمطلق الماهية" كالضرب من غير قيد (أمر بجزئي) من جزئياتها كالضرب بسوط أو عصا أو غير ذلك؛ لأن المقصود الوجود، ولا وجود للماهية، وإنما توجد جزئياتها فيكون الأمر بها أمرا بجزئي لها (وليس) قولهما ذلك (بشيء)

---

[١١٤] أنظر: **شرح المحلي على جمع الجوامع** للمحلي، ٨٢/٢.

[١١٥] أنظر: **شرح المحلي على جمع الجوامع** للمحلي، ٨٢/٢.

[١١٦] أي: جلال الدين المحلي.

[١١٧] أي: جلال الدين المحلي.

[١١٨] المراد بالمصنف هو الإمام ابن السبكي صاحب جمع الجوامع.

لوجود الماهية بوجود جزئياتها؛ لأنها جزؤه وجزء الموجود موجود.» اهـ.[١١٩]

ثم لا يخفاك[١٢٠] أن الكلام في النكرة الواقعة في سياق الإثبات لا في سياق النفي، وفي النكرة التي لم تخرج عن الأصل من الإفراد إلى

---

[١١٩] هذا ما نقله المؤلف عن المحلي بتصرف. وعبارة المحلي هكذا: "ومن هنا يعلم أن اللفظ في المطلق والنكرة واحد، وأن الفرق بينهما بالاعتبار إن اعتبر في اللفظ دلالته على الماهية بلا قيد سمي مطلقا واسم جنس أيضا كما تقدم أو مع قيد الوحدة الشائعة سمي نكرة والآمدي وابن الحاجب ينكران الأول في مسمى المطلق من أمثلته الآتية ونحوها ويجعلانه الثاني فيدل عندهما على الوحدة الشائعة وعند غيرهما على الماهية بلا قيد، والوحدة ضرورية؛ إذ لا وجود للماهية المطلوبة بأقل من واحد والأول موافق لكلام أهل العربية والتسمية عليه بالمطلق لمقابلة المقيد وعدول المصنف في النقل عن الآمدي وابن الحاجب عما قالاه من التعريف إلى لازمه السابق ليبني عليه قوله وإن لم يتعرضا للبناء." (ومن ثم) أي: ومن هنا، وهو ما زعماه من دلالة المطلق على الوحدة الشائعة أي: من أجل ذلك (قالا: الأمر بمطلق الماهية) كالضرب من غير قيد (أمر بجزئي) من جزئياتها كالضرب بسوط أو عصا أو غير ذلك؛ لأن المقصود الوجود، ولا وجود للماهية، وإنما توجد جزئياتها فيكون الأمر بها أمرا بجزئي لها (وليس) قولهما ذلك (بشيء) لوجود الماهية بوجود جزئياتها؛ لأنها جزؤه وجزء الموجود موجود. أنظر: **شرح المحلي على جمع الجوامع** للمحلي، ٨٢/٢.

[١٢٠] هكذا في عبارة كثير من المصنفين، والأفصح "لا يخفى عليك".

التثنية والجمع، لأنها إذا كانت واقعة في سياق النفي تعم عمومًا[١٢١] شموليّا فتكون من قبيل العام لا المطلق، وإذا خرجتْ عنه إلى ذلك لم تكن دالّةً على وحدة شائعة، بل على ما فوقها من تثنية أو جمع شائِعَيْنِ، فالنكرة شاملةٌ للمفرد وغيره، لكنها في المفرد للآحاد وفي المثنى للمثنيات وفي الجمع للمجموع، هذا.

وإذا كان علم الجنس في المعنى عند ابن مالك وقوم من النحاة كحكم النكرة التي هي اسم الجنس عند النحويين كما علمتَ يكون علم الجنس موضوعا للفرد المنتشر فهو في الشيوع[١٢٢] كرجل وأسد، وهذا معنى قوله[١٢٣] في الخلاصة[١٢٤]:

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ * كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَ عَمّ أي: من جهة المعنى.

---

[١٢١] في الأصل "عموميا"، لكن ما اخترناه أنسب من حيث التركيب.

[١٢٢] في الأصل الشياع والصحيح ما ضبطناه لأن فعل شاع مجردا لا يأتي منه مصدر في وزن شياع.

[١٢٣] أي: قول ابن مالك.

[١٢٤] أي: هي منظومة ابن مالك المعروفة بين الطلاب المسماة بالأَلْفِيَّة.

وحاصله: أنّه كاسم الجنس في المعنى لا في اللفظ، وكعَلَم الشخص في اللفظ، فتجري عليه الأحكامُ اللفظيّةُ كهو، فلا يدخل على كلٍّ منهما حرفُ التنوين، ولا يضاف، ولا يُنعَتُ بالنكرة، إلى غير ذلك من الأحكام.

وقال غيرهما[١٢٥]: بل هناك فرقٌ بين علَمِ الجنس واسمِه في المعنى أيضا، كما أشار إليه ياسين[١٢٦] لأن تَفْرقةَ الواضع بين اسم الجنس وعَلَمه في الأحكام اللفظية تُؤذنُ بالفرق بينهما في المعنى أيضا وإلا لزم التحكُّم. وهو أنَّ اسمَ الجنس موضوعٌ لفرد من أفراد الجنس لا بعينه وهو الفرد المنتشر بناءً على أنه مرادف للنكرة أو موضوع للحقيقة بلا قيدِ وحدةٍ وغيرها بناءً على التغاير بينهما كما تقدَّمَ، وأنَّ علَمَ الجنس موضوعٌ للحقيقة المستَحضَرَة -أي: المعَيَّنة- في الذهن على أنه شَرْطٌ أو شَطْرٌ على الخلاف في ذلك. وقد علمت التحقيق منهما فيما تقدم لك عن الصبّان فلا تعدد فيه أصلا.

---

[١٢٥] أي: غير ابن مالك وقوم من النحاة.

[١٢٦] أنظر: **حاشية العلامة يس على التصريح** لـ"يس"، ١/١٢٣.

وأما إذا أَطلقْتَ "أسامة" على واحد إطلاقا حقيقيا، فإنما أردتَ الحقيقةَ أي: لاحظتَ حالَ إطلاقه على الفرد مما تضمّنه من الحقيقة، ولزِمَ من إطلاقه عليها – باعتبار وجودها في ضمن الأفراد المستعمل فيها– اللفظُ[١٢٧] المقَدَّر فيُلاحَظُ التعدُّدُ باعتبار اللزوم لا باعتبار أصل الوضع. وأما إذا أطلقت أسامة على واحد إطلاقا مجازيًّا فإنما أردتَ الفرد لا الحقيقة. فاتضح الفرقُ بين علم الجنس واسمه في المعنى أيضا خلافا لابن مالك.

والحاصل: أنّ ابن مالك وقوما من النحاة يقولان: إنّ علم الجنس كعلم الشخص في اللفظ وكاسم الجنس في المعنى الذي هو النكرة، بناء على أن اسم الجنس موضوع للفرد المنتشر، فهو حينئذ من قبيل الكُلِّيّ وأما غيرهما فيجعله كعلم الشخص لفظا ومعنىً كما علمت فهو حينئذ من قبيل الجُزْئِيّ الحقيقيّ عنده[١٢٨].

---

[١٢٧] فاعل "لزم".

[١٢٨] أي: عند غير ابن مالك وقوم من النحاة.

وهذا ما درج عليه الشيخ السنوسي في مختصره المنطقي حيث قال: «وأما الجزئي فينقسم إلى قسمين، ما وضع لشخص في الخارج عن الذهن كزيد ونحوه ويسمى علم الشخص، وما وضع لحقيقة باعتبار تشخصها في الذهن كأسامة ويسمى علَمَ الجنس.»[١٢٩] اهـ.

وبقولنا[١٣٠] -تبعا لغير واحد-[١٣١] "من حيث الوضع" اندفع ما يقال: إنّ علم الجنس يطلق على الفرد نحو "إنْ رأيتَ أسامةَ فتَفرّ منه"، "وهذا أسامةُ مقبلاً" في التعدد فيه باعتبار تعدد الفرد الموجود هو فيه.

---

[١٢٩] تصرف المؤلف في عبارة السنوسي. ونص العبارة هكذا: "والمفرد إما كلي: إن لم يمنع تصوره من صدقة على كثيرين، كإنسان، وحيوان، وهو متواطئ إن استوى في أفراده، كالمثالين .ومشكّك إن اختلف فيها، كالبياض والنور، وإما جزئي إن منع، كزيد وعمرو، ويسمى هذا جزئيًّا حقيقيا. وهو إما علم شخص إن تشخص مسماه خارجاً ، كزيد. وإما علم جنس إن تشخص مسماه ذهناً ، كأسامة". أنظر: مختصر **السنوسي في المنطق** للسنوسي، ٤.

[١٣٠] أي: قولنا في تعريف علم الشخص.

[١٣١] أي: اتبعنا في تعريف علم الجنس أكثر المصنفين حيث اختاروا عبارة "من حيث الوضع".

وحاصل الدفع: أنَّ هذا التعددَ الذي لزم من تعدد الفرد، من حيث الإطلاق[١٣٢] والاستعمال لا من حيث الوضع، وعلى هذا الفرق فإطلاق علم الجنس على الفرد في نحو قولنا "هَذا أُسَامَةُ مُقْبِلًا" لصِدْقِه على هذا الفرد صِدْقَ الكلي على جزئياته، وهو حقيقةٌ لا مجازٌ. نعم، إنْ كان إطلاقُه عليه لا من هذه الحقيقة، بل من جهة خصوصه كان مجازًا كما هو رأي السعد[١٣٣]. وعن الكمال ابن الهمام[١٣٤] أنَه

---

[١٣٢] خبر "أن". أي: أنَّ هذا التعددَ... من حيث الإطلاق الخ.

[١٣٣] وعبارة السعد التفتازاني المتعلقة بالموضوع هكذا: " وتحقيقه أنه موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع. أنظر: **المطول** للتفتازاني، ٨٠.

[١٣٤] هو كمال الدين مُحَمَّد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود، السيواسي ثم الإسكندري، الشهير بابن الهمام (ت. ٨٦١ هـ/١٤٥٧م). إمام من علماء الحنفية. عارف بأصول الديانات والتفسير والفرائض والفقه والحساب، واللغة، والموسيقى، والمنطق. أصله من سيواس التي تقع في حدود تركيا المعاصرة. ولد بالإسكندرية، ونبغ في القاهرة ورحل الى حلب واقام بها مدة. ثم كان شيخ الشيوخ بالخانقاه الشيخونية بمصر. وكان معظما عند الملوك وأرباب الدولة. وله تآليف عديدة، منها: تَحْرِير الأصول، وزَاد الْفَقِير فِي الْفُرُوع، وشرح بديع النظام لِابْنِ الساعاتى فِي الْفُرُوع، وشرح حَدِيث كلمتان خفيفتان وفتح الْقَدِير شرح الْهِدَايَة للمرغنيانى فِي الْفُرُوع، وَغير ذَلِك. تنظر ترجمته: **الضوء اللامع** للسخواي، ١٢٧/٨-١٣٢؛ **البدر الطالع** للشوكاني، ٢٠١/٢، ٢٠٢؛

حقيقةٌ مطلقًا وعَزَاه[١٣٥] إلى المتقدمين. وهذا الخِلافُ مبنيٌّ على الخِلاف في معنى اللام في تعريف الحقيقة بـ"أنها كلمةٌ اسْتُعْمِلَتْ فِيمَا وُضِعَتْ لَهُ". فمَنْ جَعَلَها[١٣٦] صِلَةً[١٣٧] قال: بالتفصيل المتقدم، ومن جعلها تعليليةً قال: بما نُقِل عن الكمال، لأن المعنى على التعليل: "كَلِمَةٌ استُعْمِلَتْ فِي مَعَنًى وُضِعَتْ هَذِهِ الكَلِمَةُ لأجل أن تستعمل فيه، ولا شك أن المعنى المستعمل فيه الكلمة إنما هو الفرد. وأما المعنى على كونها صلة فظاهر.

وقد بحثَ فيما قالوه العلامةُ الناصرُ اللقاني[١٣٨] حيث قال: «يؤخذ من قولهم في علم الجنس: "أنه ما وضع للحقيقة" باعتبار

شذرات الذهب لابن العماد، ٢٩٨/٧، ٢٩٩؛ **الأعلام** للزركلي؟ ٢٥٥/٦؛ **هدية العارفين** لإسماعيل البغدادي،

[١٣٥] نسب ابن الهمام هذا الرأي إلى المتقدمين.

[١٣٦] أي: اللام في "له".

[١٣٧] أي: الجارة المتعلقة.

[١٣٨] هو ناصر الدين مُحَمَّد بن الحسن اللقاني (ت. ٩٥٨ هـ/ ١٥٥١م)، المحقق النظار الفهّامة المتفنن الأصولي، أخذ عن النور السنهوري وعلى العجمي، وعنه الشيخ النبوفري والشيخ قعود، له عدة تصانيف. منها: حاشية على شرح السعد للعقائد، وحاشية على

شخصها في الذهن، اذ استعمال نحو "أسامة" في الفرد مطلقا مجازٌ، لأنّ الذي وضع له "أسامة" الحقيقة بقيد الشخص الذهني الذي في الفرد خارجيٌّ[١٣٩] لا ذهني»[١٤٠] اهـ. رحمه الله تعالى.

وقوله: "مطلقا" أي: سواء لوحظ ذلك الفرد بخصوصه أو لوحظ معه الحقيقة. أما الأول فظاهر، ولذا لم يُعلِّله وأما الذاتيّ فقد علّله بقوله لأن الذي الخ. ولا يَرِدُ عليه ما تقدّم عن السعد والكمال لأن ذلك في الكلي كأسد، ومنه علم الجنس على القول بأنه في المعنى كأسد، لا على القول بأنه جزئي حقيقي الذي كلام الناصر فيه فتأمل.

ومما يعزى للشيخ السيوطي[١٤١] في هذا المقام:[١٤٢]

المحلى على جمع الجوامع، وحاشية على شرح التصريف للزنجاني. تنظر ترجمته: **الضوء اللامع** للسخاوي، ٧/؛ **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ٢/ ١١٣٩؛ **شجرة النور الزكية** لمخلوف، ٣٩٢/١.

(١٣٩) خبر "أنّ" في "لأن".

(١٤٠) بحثنا كثيرا في كتب اللقاني التي في أيدينا عن هذه العبارة ولم نطلع عليها.

(١٤١) هو أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر السيوطي (ت.٩١١هـ/١٥٠٥م)، إمام حافظ مؤرخ أديب، نشأ يتيما وكان ذكيا حُفَظَةً فتلقف مشايخ العصر في كل فن، وأخص مشايخه في النحو الشمني والسيرامي والكافيجي،

وَاعْلَـمْ بِـأَنَّ الوَضْـعَ لِلمَاهِيَـه * ثُـــمَّ لَـــهُ تَفْرِقـــةٌ مُعيَّنَـــه
إِنْ شَخَصَـها ذِهْنًـا وخَارِجًـا * فَعَلَمُ شَخْصٍ نَحْـو زيـدٍ وعُمَـرْ
أَوْ شَخَصَها ذِهنًا فخُذْ أُسَامَه * علـمَ جـنسٍ واشـكُرَنَّ نَظَّامَـه
أو لاَ ولاَ فـذاك اسـمُ الجِـنْسِ * كأَســدٍ خُـــذْهَا بغيــر لَـــبْسِ
نَكِـرَةً في ضِـمنِ فـردٍ انتشَـرْ * كرجـلٍ فـالفَرْقُ في كُـلٍّ ظَهَـرْ

وقوله: "إن شخصها ذهنا وخارجا الخ" يَرِدُ عليه -كما قال شيخنا العطّار- أَمْرُ أنّ الأولَ إطلاقُ الماهية على الحقيقة الجزئية وهي صورةُ "زيد" مثلا الحاصلةُ في الذهن، مع أن الذي يسمَّى ماهيةً إنما هو الحقيقة كما في شرح المواقف للسيد حيث قال فيه: «الحقيقة الجزئية

ونفر في سبيل العلم إلى الشام والحجاز واليمن والهند، فأعطاه ربه ما أرضاه، وصنف مؤلفات في متنوع العلوم تربو على الستمأة ، ومن أشهرها في علوم اللغة: الأشباه والنظائر، وجمع الجوامع وشرحه همع الهوامع، والنكت تعليقا على "ألفية ابن مالك والكافية والشافية لابن الحاجب والشذور ونزهة الطرف لابن هشام"، و"الاقتراح في أصول النحو"، و"المزهر في علوم اللغة وأنواعها". تنظر ترجمته: **الضوء اللامع** للسخاوي،٤/ ٦٥؛ شذرات الذهب،١٠/ ٧٤؛ **البدر الطالع** للشوكاني، ١/ ٣٢٨؛ الاعلام للزركلي، ٣/ ٣٠١-٣٠٢؛ **معجم المؤلفين** للكحالة، ٢/ ٨٢.

(١٤٢) لم نعثر على هذه الأبيات فيما بحثنا في كثير من المصادر.

تسمى هوية وقد تستعمل الهوية بمعنى الوجود الخارجي والحقيقة الكلية تسمى ماهية»[١٤٣] اهـ.

وقد يجاب بأنَّ الماهيةَ في كلامه مطلقُ الصورة سواء كانت كليةً أو جزئيةً، بدليل التقسيم، الأمر الثاني أن اعتبار الشخص الذهني والخارجي في مدلول علم الشخص يؤدي إلى أن استعماله أبدا في مدلوله مجازي، لأنه إنما تستعمل في الموجود والمشخص خارجا، وأما الشخص الذهني فلا يلفت إليه. فإن أجيب بأنّ الداعيَّ لذكر التشخص الذهني تمايزُ الأقسام الثلاثة حيث سلب أحدهما عن علم الجنس وسلبا معا عن اسم الجنس. قلنا: هذا لا يحتاج إليه إذ يكفي في التمايز إثبات الشخص الخارجي فقط.

وقوله: "أو لا ولا" أي: لا باعتبار التشخص والتعين في الذهن ولا في الخارج وإن كان التعين فيه حاصلا لكنه غيرُ معتبر، وإنما المعتبرُ فيه الماهيةُ بلا قيدٍ وصدقٍ أو غيرها كما علمت.

---

[١٤٣] أنظر: **شرح المواقف** للجرجاني، ١٨/٣.

وقوله: "نكرة" فهذا مبنيٌ على طريقة الأصوليين والمنطقيين والفقهاء من الفرق بين اسم الجنس والنكرة كما علمت.هذا. وما تقدم من أن اسم الجنس مدلولُه الماهيةُ بلا قيد وصدق أو غيرها أو بقيد الوحدة على القولين السابقين إنما هو في اسم الجنس الافرادي المنصرف إليه الاسم عند الإطلاق وأن اسم الجنس الجمعي فهو ما دل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحد التاء غالبا بأن تكون التاء في واحده غالبا ككَلِم وكَلِمَة وتَمْرٍ وتَمْرَة وسِدْر وسِدْرة، وقد يفرق بينه وبين واحد بالياء كزَنْج وزَنْجِيّ ورُوم ورُومِيّ، وقد تكون التاء فيه وواحده بلا تاء ككَمْءٍ وكَمْأَةٍ.

فإن قلت: مقتضى كونه اسمَ أنّه موضوعٌ للماهية من حيث هو، ومقتضى كونه جمعا أنه موضوع للإفراد، ففي الجمع بينهما تنافٍ؟ قلت: أجاب الرضي عنه: بأنه اسمُ جنس وضعًا جمعيٌّ استعمالاً أي أنه وضع للماهية واستعمل في الجمع.[١٤٤]

---

[١٤٤] نقل عنه المؤلف بتصرف. أنظر: **شرح الكافية** للرضى، ٣/٣٦٧.

فإن قلت: يلزم على هذا كونه مجازا دائما، أجيب: بأن إطلاقَ اسم الحقيقة على الفرد المبهم أو المعيّن من حيث وجودها فيه وصدقها عليه إطلاقٌ حقيقيٌ، بل نقل الكمال بين الهمام عن المتقدمين أن إطلاق اسم الحقيقة على أفرادها حقيقةٌ مطلقا، وبأنه غلب استعماله في ثلاث أفراد فأكثر حتى صار حقيقة عرفية في ذلك فلا تجوز فيه أصلا. فقول الرضي "واستعمل في الجمع" معناه وغلب استعماله في الجمع بحيث صار حقيقة عرفية فيه، على أن التزام المجاز فيه لا ضرر فيه.

قال شيخنا الأمير في رسالته: «وأما النكرة فقيل: هي مساوية لاسم الجنس وقيل: بينهما فرق اعتباري فرجل مثلا إن اعتبر للماهية كان اسم جنس وإن اعتبر للمفرد المنتشر كان نكرة ومعنى انتشاره صدقه على كثيرين لا دفعة وهو معنى العموم البدلي المعبر عنه بالإطلاق وفيه كلفة لا تخفي في جزئيته يتضح بها التشبيه والادراج في المشبه به في نحو "رأيتُ أسدًا في الحمام". ثم العموم البدلي غالب على النكرة في الإثبات وقد تعم فيه شموليا نحو ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أَحْضَرَتْ﴾ [التكوير: ١٤]، وفي النفي تعمّ شموليًّا. إن قلت: هل النكرة مشتركة بين العمومين

أو مجاز في أحدهما حقيقة في الآخر؟ قلت: حقيقتها الفرد المبهم كما سبق لم تخرج عنه وظاهر أن نفي الفرد المبهم إنما يكون بنفي الجميع نظير ما قيل في ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الانسان: ٢٤]: ومن هنا جاء العموم الشمولي. وأما الإثبات لفرد فلا يستدعي الإثبات للجميع، فظهر أن "نَفْسٌ" من ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾ [التكوير: ١٤] مجازٌ، من قبيل الخاص في العام، أو الجزء في الكل فليتأمل. إن قلت: ما الدليل على اعتبار هذه الأمور حال الوضع؟ قلت: إن قلنا: إن الواضع غير الله تعالى فلا يبعد نقل هذه الاعتبارات، وإن قلنا: هو الله تعالى فيمكن أنه اطُّلِعَ عليها بوحي أو إلهام على أن اعتبار الاستحضار بحسب الوضع على كون تلك الأشخاص متعينة معهودة عنده." [١٤٥] اهـ. رحمه الله.

وبالجملة فعباراتُ المحققين طافحةٌ[١٤٦] بأن العبرةَ بذهن المخاطب لا الواضع ولا المتكلم، وممّن اعتنى بذلك [الصبان][١٤٧]،

---

[١٤٥] لم نعثر على مصدر نقل عنه المؤلف.

[١٤٦] أي: مملوءة.

ذكره في حاشيته على الأشموني. وذكره أيضا مرتين في شرح الرسالة الوضعية للعلامة السيّد البَلِيدِي[١٤٨].

وقد نقل عنه العلامة الصبان في حاشيته الأشموني فإنه قال فيها: «وفي حواشي شيخنا السيد البليدي، المراد بالذهن في هذا المقام ذهن المخاطب لأن المعتبر في جميع المعارف تعينها وعهدها في ذهن المخاطب، وكان رحمه الله تعالى يقرر ذلك في دروسه.»[١٤٩] اهـ.

وأما قوله -أعني الصبَّان- بعد ذلك[١٥٠]: «ويعكر على ما قاله شيخنا البليدي أنَّ بعض[١٥١] أصحاب الفَرْق الأول لمعنى الفرق بين

---

[١٤٧] في الأصل بدون لفظ "الصبان"، لكن يجب ذكره من حيث التركيب.

[١٤٨] هو مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الحسني التونسي المالكي الشهير بـ"البليدي"، عالم بالعربية والتفسير والقرآت. مغربي الأصل، سكن القاهرة وتوفي فيها، من كتبه: "حاشية على تفسير البيضاوي"، و "نيل السعادات في علم المقولات "، و "حاشية على شرح الألفية للأشموني". تنظر ترجمته: **سلك الدرر** للمرادي، ٤/١١٠؛ **ايضاح المكنون** للبغدادي، ١/١٣٩، ٣١٦؛ الأعلام للزركلي، ٧/ ٦٨؛ **معجم المؤلفين** للكحالة، ١١/ ٢٧٥.

[١٤٩] **حاشية الصبان** للصبان، ١/١٩٩.

[١٥٠] أي: بعد قوله وفي حواشي شيخنا الخ.

[١٥١] أن وما بعدها في تأويل المصدر على أنهما فاعل "يعكر".

اسم الجنس وعلَم الجنس الذي نقله في الحاشية وهو المحقّق الخسروشاهي[١٥٢] شيخ القرافي صرح بأنه ذهن الواضع»[١٥٣]، ففيه[١٥٤] نظر، لأنا لا نتابع الخسروشاهي فيما ذكره، لأن ما ذكره السيد البليدي مؤيد بالعقل والنقل عن أفاضل لا يعارضهم هذا النقل وحينئذ فلا يعكر عليه أصلا.

---

[١٥٢] هو شمس الدين عبد الحميد بن عيسى الخسروشاهي التبريزي، الشافعي (ت. ٦٥٢هـ/١٢٥٤م). طبيب، حكيم، فقيه، اصولي، متكلم، محدث. ولد بخسروشاه، وتوجه الى دمشق، واقام بها الى أن توفي في ٢٥ شوال، ودفن بجبل قاسيون. له من الكتب: "مختصر كتاب المهذب" لابي اسحاق الشيرازي في فروع الفقه الشافعي، "مختصر كتاب الشفاء" لابن سينا، "تتمة كتاب الآيات البينات" لفخر الدين الرازي. تنظر ترجمته: **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ١/ ١٠٥٥، ١٩١٣؛ **هدية العارفين**، ١/ ٥٠٦؛ **معجم المؤلفين** للكحالة، ١٠٣/٥.

[١٥٣] **حاشية الصبان** للصبان، ١٩٩/١.

[١٥٤] جواب "وأما قوله".

الفصل الثالث

في علامات علم الجنس[١٥٥]

[قال شيخنا الأمير][١٥٦]: «على ما سبق له علامات، منها: أ-عدم دخول "ال" عليه، حيث كان بذاته يفيد التعيين، فهو غني عنها، بخلاف اسم الجنس فيدخل عليه فيطرأ له ما هو أصل في علم الجنس من التعيين. ب- ومنعه الصرف لعلة غير العَلَمية، كتأنيث أُسامة حتى إن الابتداء به. ج- ومجيء الحال منه بلا مسوغ. وبالجملة

---

[١٥٥] ثبت في الأصل: الفصل الثالث في علم الجنس. لكن الفصل الثاني كان في علم الجنس، وأظن أن هذا خطأ من الناسخين، فالصواب أن يقول : " الفصل الثالث في علامات علم الجنس"، وما ذكره من أنه جعل رسالته في أربعة فصول فهو أيضا خطأ ظاهر.

[١٥٦] لم يثبت هذا اللفظ في الأصل. لكنه نقل عن العلامة الأمير كما سجّلنا مصدره في الحاشية.

تجري عليه أحكام المعارف، بخلاف اسم الجنس المجرد من "ال" في ذلك كله.» اهـ. رحمه الله تعالى.[١٥٧]

وقوله[١٥٨]: "فيه كلية"[١٥٩] يعني أن اسم الجنس كأسد كليٌّ متحقق في جزئي، فيتضحٍ [به][١٦٠] التشبيه والادراج.

قال الشيخ الحِفْنِي[١٦١] لي في الفرق بين علم الجنس واسمه والنكرة: «بأن الأول موضوع للحقيقة المعينة ذهنا باعتبار تعينها فيه،

---

[١٥٧] أنظر: **إتحاف الأنس** للأمير، ١٠٣٩.

[١٥٨] أي: قول الأمير في كتابه إتحاف الأنس.

[١٥٩] عبارة إتحاف الأنس هكذا: "وفيه كلية لا تخفى في جزئيته". أنظر: **إتحاف الأنس** للأمير، ١٠٤١.

[١٦٠] لم يثبت في الأصل مع أنه ثابت في اتحاف الانس. **اتحاف الانس** للأمير، ١٠٤١.

[١٦١] هو محمَّد بن سالم بن أحمد الحفني أو الحفناوي (١١٨١ هـ/١٧٦٧م)، فيقه شافعيّ، من علماء العربية، ولد بحفنة من أعمال بلبيس بمصر، وتعلم في الأزهر، وتولى التدريس فيه، وتوفي بالقاهرة. له عدة تصانيف: منها: "الثمرة البهية في أسماء الصحابة البدرية"، و"حاشية على شرح الأشموني على الألفية"، و" حاشية على شرح رسالة العضد للسعد"، و"حاشية على الجامع الصغير للسيوطي"، و"رسالة في التقليد في

والثاني موضوع للحقيقة المعينة لا بهذا الاعتبار، والثالث موضوع للفرد المنتشر وقفة، لأن اسم الجنس على تقدير كونه موضوعا للحقيقة يلزم أن يكون معرفة، لأن الحقيقة من حيث هي متحدة معينة ذهنا وعدم اعتبار قيد الحضور معها لا بتجردها عن التعيين وحينئذ فالفرق المذكور من جهة المعنى لا يجدي نفعا في إجراء الكلام أحكام المعارف على علم الجنس دون اسمه، ويؤيد ذلك حكمهم على مدخول الجنسية في قولك : "الرجل خير من المرأة" بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هو مع أن جعل اسم الجنس قسيما للنكرة ينافي حصر الجمهور الاسم في المعرفة والنكرة، ومنهم القائلون بهذا الفرق. فالذي يختاره العقل ويسار إليه أن اسم الجنس كالنكرة موضوع للفرد المنتشر كما سيذكره الأشموني. هذا كلامه»[(١٦٢)]

الفروع". تنظر ترجمته: **سلك الدرر** للمرادي، ٤/ ٤٩؛ **هدية العارفين** للبغدادي، ٣٣٧/٢؛ **ايضاح المكنون** للبغدادي، ١٣٥/١، ٣٤٧، ١٨٣/٢؛ **الأعلام** للزركلي، ١٣٣/٦-١٣٤.

(١٦٢) نقل من الصبان مع تصرف. أنظر: **حاشية الصبان** للصبان، ١٩٨/١.

قال الصبان: «وأنا أقول: قال العلامة سم[١٦٣] في الآيات البينات عند قول ابن السبكي العلم ما وضع لمعين إلخ ما نصه: فيه أي: في تعريف العلم بما ذكر أن النكرة وضع لمعين أيضا إذ الواضع إنما يضع لمعين فقوله: أي: المحلى خرج النكرة ممنوع. ويجاب بأن المراد أنه وضع لمعين باعتبار تعينه. فخرج النكرة فإنه وإن وضع لمعين لم يعتبر اه. وقد عرف واحد من المحققين المعرفة بما وضع لمعين باعتبار تعينه. فتبين أن تعين الموضوع له حاصل في النكرة أيضا، و أن الفرق بين النكرة و المعرفة اعتبار التعين في المعرفة و عدم اعتباره في النكرة، فوجود التعين المراد من الحضور في عبارة من عبّر به في اسم الجنس من غير اعتباره لا يقتضى كونه معرفة، و استناده إلى حكمهم على مدخول "ال" الجنسية بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هي من باب الاشتباه لأن المراد بقولهم من حيث هي كلامهم على مدخول أل الجنسية عدم اعتبار الفرد معها بالكلية لا عدم اعتبار التعين لأنه معتبر في مدخولها كما صرح به السعد في مطوله و مختصره في الكلام على

---

(١٦٣) قصد الصبان برمز "سم" ابن قاسم العبادي النحوي المتوفي سنة ٩٩٢هـ /١٥٨٤م.

تعريف المسند إليه بـ"أل، و كذا سائر المعارف كما علمت. ومن ثمَّ فرقوا بين علم الجنس ومدخول "ال" الجنسية بأن دلالة الأول على اعتبار التعين بجوهره والثاني بقرينة "ال". والمراد بقولهم من حيث هي في تعريف اسم الجنس عدم اعتبار التعين فيه وتشبثه بأن جعل اسم الجنس قسيما للنكرة ينافي حصر الجمهور الاسم في المعرفة والنكرة، منهم القائلون بهذا الفرق لا ينهض لأن النكرة تطلق إطلاقين خاصا وعاما كما قاله يس وغيره: فتطلق تارة ويراد بها ما قابل المعرفة فتعم اسم الجنس، وتطلق تارة و يراد بها ما قابل اسم الجنس فتخص. إذا أشرقت في سماء بصيرتك شمس أنوار هذا التحقيق عرفت انحلال وقفته بحذافيرها والله وليّ التوفيق» [١٦٤] اهـ.

تنبيه

إذا تصوّرَ الواضِعُ ذاتَ "زيد" مثلا -أعنى الهيكل الموجود خارجا- وحقيقةَ "الأسد" مثلا وهو الحيوانُ المفترِسُ وحقيقةَ "رجل"، كانت هذه الصور الثلاثة متساويةً في التعين عنده، لا فرقَ بين معرفتِها

---

[١٦٤] أنظر: **حاشية الصبان** للصبان، ١/١٩٨-١٩٩.

ونَكرتِها. ثم يَعْرِض التعريف والتنكير لمدلولها باعتبار حال السامع مع المخاطب باللفظ، إذ قد اعتبر في المعرفة التعين وفي النكرة لم يعتبروا ذلك التعين، ليس هو الحاصل في ذهن الواضع عند الوضع، بل التعين الذي يسار إليه باللفظ بالنسبة لحال السامع لا المتكلم ولا الواضع.

ومما يدل على أن المعتبَر في المعارف التعين بالنسبة لذهن السامع ما ذكره العضد[١٦٥] في الفوائد الغياثية فإنه قال فيها: «المعرفة ما به معين عند السامع من حيث هو معين، كأنه أشار إليه بذلك الاعتبار وأما النكرة فيقصد بها التفات النفس إلى المعين من حيث هو من غير أن يكون في اللفظ ملاحظة تعين، وإن كان المعنى لا يكون إلا معينا، فإن الفهم من اللفظ موقوف على العلم بوضع اللفظ له وذلك

---

[١٦٥] هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار بن أحمد عضد الدين الإيجي الشيرازي (ت. ٧٥٦هـ/١٣٥٥م)، عالم بالأصول والمعاني والعربية والتفسير والكلام قاض، من فقهاء الشافعية. له تصانيف عديدة. أشهرها: "المواقف في علم الكلام"، و"الرسالة العضدية في الوضع"، و" آداب عضد الدين"، و" الفوائد الغياثية في المعاني والبيان". تنظر ترجمته: **البدر الطالع** للسخاوي، ١/ ٣٢٦؛ **بغية الوعاة** للسيوطي، ٢/ ٧٥؛ **هدية العارفين** للبغدادي، ١/ ٥٢٧؛ **إيضاح المكنون** للبغدادي، ١/ ٢٦٤؛ **مفتاح السعادة** لطاشكبريزاده؛ **الأعلام** للزركلي، ٣/ ٢٩٥؛ **معجم المؤلفين**، ٢/ ٧٦.

إنما يكون بعد تصوره [وتميزه عما عداه][١٦٦]عند السامع»[١٦٧] اهـ. وذكره مثله سيد المحققين[١٦٨] في حاشية المطول[١٦٩].

وقال نجم الأئمة الرضي: «كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالّا عليه، ومن ثمة لا يحسن أن يخاطب بلسان من الألسنة إلّا من سبقت معرفته لذلك اللسان،

---

(١٦٦) عبارته في الأصل: "بعد صورة وغيره عند السامع"، ولا يخفي ما فيه من ركاكة، وما كتبناه هو ما ثبت في الفوائد الغياثية. انظر: **الفوائد الغياثية** للإيجي، ٤٠.

(١٦٧) **الفوائد الغياثية** للإيجي، ٤٠.

(١٦٨) هو علي بن محمّد بن علي السيد أبو الحسن الحسيني الجرجاني (ت. ٨١٦هـ/١٤١٣م)، ويعرف بـ"السيد الشريف"، عالم كبير، صاحب التصانيف الكثيرة في العلوم النقلية والعقلية، ممن انتشرت تلامذته في الآفاق وكانت بينه وبين التفتازاني مناظرات ومباحثات. من تصانيفه العديدة: "حاشية على شرح التنقيح للتفتازاني" في الاصول، و"حاشية على تفسير البيضاوي"، و"حاشية على شرح وقاية الرواية" في مسائل الهداية في فروع الفقه الحنفي، و"حاشية على المطول للتفتازاني" في البلاغة. تنظر ترجمته: **بغية الوعاة** للسيوطي، ٢/ ١٩٦؛ **الضوء اللامع** للسخاوي، ٥/ ٣٢٨، ٣٣٠؛ **البدر الطالع** للشوكاني، ١/ ٤٨٨، ٤٩٠؛ **هدية العارفين** للبغدادي، ١/ ٧٢٨، ٧٢٩.

(١٦٩) **الحاشية على المطول** للسيد الشريف، ١٠٨.

فعلى هذا، كل كلمة: إشارة إلى ما ثبت في ذهن المخاطب أن ذلك اللفظ موضوع له»[١٧٠] اهـ.

وقال العلامة السمرقندي[١٧١] في شرحه للرسالة العضدية: «يدل بجوهره يعنى علم الجنس على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب متعينة عنده معهودة كما أن الأعلام الشخصية تدل بجوهرها بحسب الوضع. انظر الصفحة السابقة»

---

[١٧٠] **شرح الكافية** للرضي، ٣/٢٣٦.

[١٧١] هو أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي (ت. ٨٨٨هـ/١٤٨٣م). أديب عارف بالتفسير، من فقهاء الحنفية، بياني مشارك في بعض العلوم. له تآليف عدة. أكثرها شروح وحواش في علوم اللغة. منها: "الرسالة السمرقندية" الشهيرة بـ"الفرائد في الاستعارات"، و"شرح الاستعارات السمرقندية"، و" شرح رسالة في الوضع لعضدالدين الإيجي"، " حاشية المطول للتفتازاني، و"حاشية على تفسير البيضاوي". تنظر ترجمته: **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ١/ ٨٩٨؛ **الأعلام** للزركلي، ٥/ ١٧٣؛ **معجم المؤلفين** للكحالة، ٢/ ٦٤٣.

في الجمع واسم الجمع

أما الجمع فهو: "ما دلَّ على أفراده دلالةَ تكرار الواحد بحرف العطف." فهو من باب الكلية، وينقسم إلى قسمين: جمع كَثْرة وجمع قِلَّة، والثاني منحصر في ستة أوزان. أشار إلى أربعة منها في الألفية بقوله:

أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَةْ * ثُمَّتَ أفْعَالٌ جُموعُ قِلَّةْ

والخامس والسادس جمعا المذكر والمؤنث السالمين عند سيبويه، وما عدا هذه الستة فمن جموع الكثرة.

والذي ارتضاه السعد التفتازاني والدماميني[١٧٢] أنّ جمعي القلة والكثرة مبداهما ثلاثة، ومنتهى جمع القلة عشرة، ولا منتهى لجمع الكثرة، فهما مشتركان في المبدأ مختلفان في المنتهى والمشهور أنّ مبدأ جمع الكثرة أحد عشر فيكونان مختلفين في المبدأ والمنتهى، وعلى هذا يأتي استشكال القرافي الذي ذكر أنّ له عشرين سنة يطلب جوابه ولم يجده وهو أنّه إذا قال عليّ دراهم كان إقرارا بثلاثة إجماعا وحقه بأحد عشر لأنّه أقل جمع الكثرة فلم قدم المجاز مع إمكان الحقيقة. وإن أجيب عنه ببناء الأقارير على العرف وأما على ما مر عن السعد والدماميني فلا مجاز ولا إشكال.

---

[١٧٢] هو بدر الدين مُحَمَّد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن مُحَمَّد بن سليمان بن جعفر (ت. ٨٢٧هـ/١٤٢٤م)، يُعرف بالدَّمَامِينِي أو ابن الدماميني. أديب ونحوي وشاعر وفقيه. مصري من مدينة دمامين، وتوفي في الهند. يعدّ من رجال المدرسة النحوية في مصر وبلاد الشام. من تصانيفه: "تحفة الْغَرِيب بشرح مغنى اللبيب لِابْنِ هِشَام"، و"تَعْلِيق الْفَوَائِد فِي شرح تسهيل الْفَوَائِد"، و"جَوَاهِر البحور فِي الْعروض". تنظر ترجمته: **الضوء اللامع** للخاوي، ٧/ ١٨٤؛ شذرات الذهب لابن العماد، ٩/ ٢٦٢؛ **بغية الوعاة** للسيوطي، ١/ ٦٦؛ البدر **الطالع** للشوكاني، ٢/ ١٥٠؛ **الأعلام** للزركلي، ٦/ ٥٧؛ **معجم المؤلفين** للكحالة.

ثم إن الأفضل في جمع الكثرة لما لا يعقل الإفراد وفي غيره المطابقة اللفظية سواء كان جمع قلة مطلقا أو جمع كثرة لمن لا يعقل، وذلك لأن العاقل منظور إليه، فاعتنى بشأنه في المطابقة، بخلاف غيره. وطريق جمع القلة لغير العاقل جبرا للقلة وأيضا المطابقة هي الأصل وعدمها في جمع الكثرة لغير العاقل لأنه لانحطاطه عن العاقل في حكم المفرد بالنسبة إليه.

وقد نظم القاعدة المتقدمة سيدي علي الأُجْهُوري[١٧٣] بقوله:

وَجَمْـعُ كَثْـرَةٍ لـِمَا لَا يَعْقِـلُ * فَالْأَحْسَـنُ الإِفْـرَادُ فِيـهِ يَأْفِـلُ

---

[١٧٣] هو علي بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن الاجهوري، المصري، المالكي (ت. ١٠٦٦هـ/١٦٥٦). عالم، اديب، مشارك في الفقه والكلام والحديث ومصطلحه، والسيرة النبوية، والمنطق، وغيرها. ولد بمصر، وتوفي بها. من تصانيفه الكثيرة: "مواهب الجليل في تحرير ما حواه مختصر خليل" في فروع الفقه المالكي، "شرح على منظومته في العقائد"، "شرح الفية الوافي في مصطلح الحديث" في مجلدين وسماه فتح الباقي، "شرح التهذيب للتفتازاني في المنطق"، و"شرح الدرر السنية في نظم السيرة النبوية" للعراقي. تنظر ترجمته: **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ١/ ١١٩٠، ١٦٢٨، ١٦٢٩؛ هدية **العارفين** للبغدادي، ١/ ٧٥٨؛ **ايضاح المكنون** للبغدادي، ١/ ٢٧، ٦٠٧؛ **معجم المؤلفين** للكحالة، ٢٠٧/٧.

وَمَا سِوَاهُ الْأَحْسَنُ الْمُطَابَقَة * نَحْوُ هِبَاتٍ وَافِرَاتٍ لاَئِقَة

وأما اسم الجمع فهو: ما دل على أفراده دلالة الكل على أجزائه. فهو من باب الكل، والغالب أنه لا واحد له من لفظه كقَومٍ ورَهْط وطَائِفة وجَمَاعة، وقد يكون ككَوْكَب وصَحْب، والإضافة من إضافة الدال للمدلول أي: اسم مدلوله جمع أي: جماعة ثلاثة فأكثر.

الفصل الخامس

في الماهية والحقيقة والهوية والكلي والجزئي من حيث انقسام كل منهما إلى منطقي وطبيعي وعقلي

وقد تكلم القوم على ذلك بما يطول، وإذًا أذكر لك منه ما لا غنىً عنه. فأقول: قال المحقّق عبد الحكيم[١٧٤] على الخَياليّ[١٧٥]: «لفظ الماهية يطلق على معنيين: ما به يجاب عن السؤال بـ"ما هو؟"، "وما به

---

[١٧٤] هو عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيالكوتي البنجابي (ت. ١٠٦٧هـ / ١٦٥٦م). من كبار علماء الهند وخيارهم، فقيه، مشارك في انواع من العلوم. له تآليف منها: "عقائد السيالكوتي"، و "حاشية على تفسير البيضاوي" لم تكمل، و"زبدة الأفكار" حاشية على شرح العقائد النسفية، و"حاشية على الجرجاني" في المنطق، و"حاشية على القطب، على الشمسية" في المنطق، و"حاشية على المطول" في البلاغة، و "حاشية على شرح تصريف العزي للسعد". تنظر ترجمته: **خلاصة الأثر** للمحبي، ٢/ ٣١٨، ٣١٩؛ **هدية العارفين** للبغدادي، ١/ ٥٠٤؛ **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ١/ ١١٤٨، ١٨٩٤.

[١٧٥] أي قال المحقق عبد الحكيم في حاشيته على الخيالي.

الشيء هو هو؟" بين المعنيين عموم من وجه، لتحقق الأول دون الثاني في الجنس بالقياس إلى النوع، والثاني بدون الأول في الماهيات الجزئية، واجتماعهما في الماهيات النوعية بالقياس إلى النوع، والماهية بالمعنى الثاني لا تكون إلا نفس ذلك الشيء، فإذا كانت تلك الأشياء موجودة كانت حقائقها موجودة»[(١٧٦)] اهـ.

«وأما الحقيقة فهي: الماهية الثابتة. فحينئذ يكون بينها وبين الماهية العموم والخصوص المطلق، فالمعدومات الممكنة كالعنقاء، لها ماهية ولا حقيقة لها، فإن لفظ الحقيقة من "حَقَّ" إذا ثَبَتَ، فيكون أفرادها المنتزعة هو من متحققة ثابت، ولم يعتبر ذلك في الماهية.

وأما الهوية فهي: "الحقيقة الجزئية"، كحقيقة "زيد" كما تقدم ذلك عن السيد.

وقال شيخنا الأمير: «واتفقوا على أن الماهية الكلية لا وجود لها في الخارج استقلالا وإلا كانت مشخصة، كيف وهي كلية. واختلف

---

(١٧٦) **حاشية السيالكوتي على الخيالي** للسيالكوتي، ٦٢.

أهل توحيد في ضمن الإفراد، والتحقيق أنها اعتباريات، وتحققها فيه بالذهن فقط، وبما ينبغي التنبيه له أن الماهية التي تتحقق في الإفراد هي الماهية، بشرط شيء، أما الماهية بشرط لا شيء فهي الكلي من حيث كليته. وهذا لا يحتوي عليه الفرد، والماهية بشرط شيء هي نفسها الجزئيات فإنها ماهيات مشخصات.»[(١٧٧)] اهـ.

وقوله: "هي الماهية بشرط شيء الخ" الحاصل أن الماهية عند الحكماء تقال على ثلاثة أقسام: مخلوط مجردة ومطلقة. وذلك أن الماهية قد توجد بشرط لحوق العوارض لها وهو المخلوط والماهية بشرط شيء وهي موجودة كزيد وعمرو وغيرهما من أفراد الإنسان، وقد توجد بشرط التجرد عن العوارض وتسمى المجردة، والماهية بشرط لا شيء وهي غير موجودة لا خارجا اتفاقا ولا ذهنا عند المحققين، وقد توجد لا بشرط لحوق العوارض لها ولا عدمه وتسمى المطلقة، والماهية لا بشرط شيء وهي تعم في الأولين لصدقها على كل منهما وإن ناقدهما باعتبار المفهوم وهي أيضا موجودة بالنظر إلى كونها جزءًا من المخلوطة.

---

(١٧٧) لم نقف على مرجعه.

وعبارة السعد في شرح المقاصد: «الماهية قد تؤخذ بشرط مقارنة العوارض وتسمى المخلوطة والماهية بشرط شيء ولا خفاء في وجودها كزيد وعمرو من أفراد الإنسان وقد تؤخذ بشرط أن لا يقارنها شيء من العوارض وتسمى المجردة والماهية، بشرط لا ولا خفاء في امتناع وجودها في الأعيان لأن الوجود من العوارض وكذا التشخص وفي الأذهان أيضا سواء أطلقت العوارض أو قيدت بالخارجية لأن الكون في الذهن أيضا من العوارض التي لحقت الصورة الذهنية بحسب الخارج لا بمجرد اعتبار العقل وجعله إياه وصفا لها وقيدا فيها. وزعم بعضهم: أنه يجوز وجودها في الذهن إذا قيدت العوارض بالخارجية زعما منه أن الكون في الذهن من العوارض الذهنية وكأنه أراد بالعوارض الخارجية ما يلحق الأمور الحاصلة في الأعيان وبالذهنية ما يلحق الأمور القائمة بالأذهان وعلى هذا فكون الوجود في الخارج من العوارض الخارجية محل نظر على ما سبق في بحث الوجود فلا يتحقق امتناع وجود المجردة في الخارج أيضا وذكر بعضهم أنها موجودة في الأذهان من غير تقييد للعوارض بالخارجية وبينوه بوجهين الخ. وقد توجد لا بشرط لحوق العوارض لها ولا عدمه وتسمى المطلقة والماهية لا بشرط يشيء وهي أعم منهما لصدقه عليهما ضرورة صدق المطلق على المقيد، فإن قيل: المشروط

بالشيء واللامشروط به متنافيان، فكيف يتصادقان؟ قلنا: التنافي إنما هو بحسب المفهوم بمعنى أن هذا المفهوم لا يكون ذاك وهو لا ينافي الاجتماع في الصدق كالإنسان المشروط بالنطق والحيوان اللامشروط به وإنما التنافي في الصدق بين المشروط بالشيء والمشروط بعدمه كالمخلوطة والمجردة ثم لا نزاع في أن الماهية لا بشرط شيء موجودة في الخارج إلا أن المشهور أن ذلك مبني على كونها جزأ من المخلوطة الموجودة في الخارج، وليس بمستقيم لأن الموجود من الإنسان مثلا إنما هو زيد وعمرو وغيرهما من الأفراد وليس في الخارج إنسان مطلق وآخر مركب منه، ومن الخصوصية هو الشخص وإلا لما صدق المطلق عليه ضرورة امتناع صدق الجزء الخارجي المغاير بحسب الوجود للكل، وإنما التغاير والتمايز بين المطلق والمقيد في الذهن دون الخارج، فلذا قلنا: أن المطلق موجود في الخارج لكونه نفس المقيد. فإن قيل: المأخوذ لا بشرط شيء يمتنع أن يوجد في الخارج لأنه كلي طبيعي ولا شيء من الكلي بموجود في الخارج لأن الموجود في الخارج يستلزم التشخص المنافي للكلية وتنافي اللوازم دليل على تنافي الملزومات قلنا: لا نسلم أن مجرد المأخوذ لا بشرط شيء كلي طبيعي، بل مع اعتبار كونه معروضا للكلية

والمأخوذ لا بشرط شيء أعم من أن يعتبر مع هذا العارض أو لا يعتبر فلا يمكن وجوده. فإن قيل: ينبغي ألاّ يكون الكلي الطبيعي موجودا في الخارج لأن كلية العارضية تنافي الوجود الخارجي المستلزم للتشخص وقد اشتهر فيما بينهم أن الكلي الطبيعي موجود في الخارج قلنا: الخارجي إنما يتحقق عند عروض التشخص فيصير الحاصل أن ما صدق عليه الكلي الطبيعي وهو المخلوط موجود في الخارج وأما المأخوذ مع عارض الكلية فلا يوجد في الخارج كالمجموع المركب من المعروض والعارض المسمى بالكلي العقلي»[١٧٨] انتهت.

وقوله: "ولا خفاء في وجودها كزيد وعمرو من أفراد الإنسان" ظاهره أن الماهية بشرط شيء هي نفس الجزئيات.قال السيد في حاشية التجريد : «قد يؤخذ الحيوان مثلا تارة بشرط شيء فيكون عين أنواعه وأخرى بشرط لا شيء فيكون جزءا له وتارة لا بشرط شيء فيكون محمولا عليه إلى أن قال وأما أخذ الحيوان لا بشرط شيء فحيوان يعتبر من حيث هو من غير ان يتعرض لشيء آخر أي: لا يوجد معه شيء

---

[١٧٨] **شرح المقاصد** للتفتازاني، ١/٩٨-١٠٠.

آخر من حيث هو داخل فيه ومن حيث إنه خارج عنه تنضم إليه بل يوجد من حيث هو فيكون صالحا لكل واحد من الاعتبارين ويكون محمولا على الأنواع المندرجة تحته» اهـ. رحمه الله تعالى.

وذكر مثله في شرح المواقف فقال: «الصورة العقلية تؤخذ تارة بشرط شيء أي: بشرط أن ينضم إليها صورة أخرى فيطابقان معا أمرا واحدا فلا يلاحظ حينئذ تغايرهما بل اتحادهما كالحيوان و الناطق المأخوذين من حيث أنهما يطابقان الماهية الانسانية فالجنس المأخوذ بهذا الاعتبار هو عين النوع و كذا النوع و كذا الفصل و تؤخذ تارة بشرط لا شيء أي: بشرط أنها صورة على حدة بحيث اذا انضمت الى صورة أخرى كانتا متغايرتين و قد تركب منهما ماهية ثالثة كالحيوان و الناطق اذا اعتبرا موجودين متغايرين في العقل و قد تركب منهما ماهية الانسان فكل واحد من الجنس و الفصل بهذا الاعتبار جزء و مادة للنوع فلا يحمل بعضها على بعض و قد تؤخذ لا بشرط شيء فيكون لها جهتان اذ يمكن أن يعتبر التغاير بينها و بين ما يقارنها و أن يعتبر

اتحادهما بحسب المطابقة لماهية واحدة و هذا هو الذاتى الثاني المحمول»[١٧٩] اهـ. رحمه الله.

وقوله: "فإن قيل: المأخوذ لا بشرط شيء يمتنع أن يوجد في الخارج لأنه كلي طبيعي" الخ. يستفاد منه أن الكلي الطبيعي وهو الماهية لا بشرط شيء أي: لا بشرط شيء كلية وصدق على كثيرين ولا غيرهما.

قوله: "بل مع اعتبار كونه معروضا للكلية" وحينئذ فيكون من قبيل الماهية بشرط شيء لكن قال السيد في حاشية التجريد:

«الأولى أن تسمى الماهية بشرط شيء الطبيعي وأن تسمى الصورة الحاصلة ن هذه الطبيعة في العقل كليا طبيعيا وعبارته فيها وقوله "ولو تسمى الماهية لا بشرط شيء بالطبيعة" إلى قوله "أنسب" يعنى أن المشهور فيما بين القوم هو أن الماهية لا بشرط شيء تسمى كليا طبيعيا لكون الأولى أن تسمى الماهية لا بشرط شيء الطبيعية لأنها طبيعية من

---

[١٧٩] شرح المواقف للجرجاني، ٦٧/٣.

الطبائع أي: حقيقة من الحقائق وماهية من الماهيات وأن تسمى الصورة الحاصلة من الماهية في العقل كليا طبيعيا وذلك لأن تلك الصورة منسوبة إلى الطبيعية التي هي الماهية من حيث هي ومعروفة لمفهوم الكلي فتسمية الصورة العقلية بالكلي الطبيعي أنسب لاتصافها بما هو مفهوم هذا المركب دون الماهية لا بشرط شيء إذ لا يظهر فيها معنى النسبة إلى الطبيعة وليست هي أيضا متصفة بالكلية إنما المتصف بها الصورة الحاصل منها في العقل»[١٨٠] اهـ. رحمه الله.

ويشير لهذا ما تقدم عنه في شرحه للمواقف وأما الكلي المنطقي فهو الماهية بشرط لا شيء أي: مادة من المواد أي: بشرط عدم تحققها في مادة من موادها كالحيوان وبقي له كلي عقلي وهو الماهية المركبة من الكلي المنطقي والطبيعي. والحاصل أن الكلي المنطقي هو الماهية الصادقة على كثيرين من حيث هي أي: من غير اعتبار شيء مخصوص مما صدقاتها كالحيوان وأن الطبعي هو معروض الكلي المنطقي أي: ما صدق ماهيته عليه من حيث إنه معروضة أي: من غير اعتبار كلية هذا

---

[١٨٠] ولم نطلع على هذه العبارة في حاشية السيد التي أشار إليها المؤلف.

المعروض أي: صدقه على كثيرين وإن كان هو كذلك في الواقع كما تقدم عن السعد وذلك كالحيوان أي: مفهومه وهو الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة وأنّ الكلي العقلي هو المركب من العارض والمعروض.

والحاصل أنّك إذا قلت: الحيوان مثلا كليٌّ، كان هناك أمورٌ ثلاثةٌ: كلي منطقي، وطبيعي، وعقلي. وقد علمتها. إن قلت: إن كلاً من العارض والمعروض لُوحِظ فيه شيءٌ منافٍ لما لوحظ في الآخر فكيف يكون العقلي مركبا منهما؟ أجيب بأنهم قطعوا النظر في الكلي العقلي عما لوحظ في كل من العارض والمعروض فيكون الكلي العقلي ماهية الحيوان مثلا الصادقة على كثيرين يقطع النظر عما لوحظ في كل منهما.

وقال بعضهم: إن الكلي الطبيعي هو معروض الكلي المنطقي من حيث هو هو، ولذا قال البناني في حاشيته على مختصر السنوسي: «ثم إن ما ذكر من جعل الكلي الطبيعي هو الطبيعة من حيث هي هي، هو ما قال السنوسي في شرح منطق ابن عرفة، وقال السيد: يجب أن يقيد الكلي الطبيعي بالطبيعة من حيث إنها معروضة للكلية أو

صالحة لعروضها له لا بالطبيعة من حيث هي هي كما نص عليه الشيخ في الشفاء، قال: والفرق بينه وبين العقلي أن هذا العارض أي: الكلية يعتبر في العقل على أنه جزء منه وداخل فيه والطبيعي على أنه قيد فيه وخارج عنه»[١٨١] اهـ. ونحوه[١٨٢] للقطب والسعد رحمهما الله.

ومثالُ الكلي في هذا الانقسام الجزئيُّ، فينقسم أيضا إلى ثلاثة أقسام: جزئي طبيعي، ومنطقي، وعقلي. فإذا قلت: "زيد" مثلا جزئيٌّ، فذاتُ زيد المعينةُ من غير اعتبار منع تصورها من صدقها على كثيرين جزئيٌّ طبيعي. ومَفْهومُ الجزئي -وهو ما يمنع تصوره من صدقه على كثيرين من غير اعتبار كونه زيدا أو غيره- جزئيٌّ منطقي، والمركب منهما -وهو ذات زيد باعتبار منع تصورها من صدقها على كثيرين- جزئيٌّ عقليٌّ، ويجب هنا السؤال والجواب المتقدمان.

---

(١٨١) لم نقف على هذه العبارة في مخطوطة بأيدينا لحاشية البناني على مختصر السنوسي.

(١٨٢) أي مثل ما قاله السيد.

فتدبّر المقام، وعليك منّي السلام، إلى هنا وقفت الأقلام، فإلى الله العفو عن زلة الأقدام، بجاه سيدنا مُحَمَّد أشرف الأنام، وآله وصحبه ومن تبعهم في المبدأ والختام.

وكان الفراغ من تسويد هذه الرسالة المباركة ليلة اليوم الثاني من شهر صفر سنة ألف ومئتين وأربعة ثلاثين (١٢٣٤) من هجرة أشرف الأنبياء والمرسلين صلى الله عليه وعلى آله الكرام وصحبه الفائزين بصحبته أعلى المقام وكان الفراغ من تبييضها في يوم الجمعة آخر شهر شوال سنة ألف ومئتين وستة وثلاثين (١٢٣٦) من هجرة أشرف الأنبياء والمرسلين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا مُحَمَّد وآله وصحبه وسلم آمين آمين.

المصادر والمراجع

– **إتحاف الأنس** (المسمى إتحاف الأنس في العلمين واسم الجنس)؛
مُحَمَّد بن مُحَمَّد الأمير السنباوي (ت.١٢٣٢ هـ/١٨١٧م)،
تحقيق إبراهيم بن صالح الحندود، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ١٤٢٣هـ.

– **اسم الجمع دراسة لغوية**؛
نوح بن يحيى الشهري، دار طيبة الخضراء، جدة ٢٠٢٠م.

– **الأعلام (المسمى** قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)؛
خير الدين الزركلي (ت.١٣٩٦هـ/١٩٧٦م)، دار العلم للملايين الطبعة الخامسة عشر، بيروت ٢٠٠٢م.

– **الألفاظ المستعملة في المنطق**؛
مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن طرخان أبو نصر الفارابي (ت.٣٣٩هـ/٩٥١م)، تحقيق محسن مهدي، دار الزهراء، طهران ١٤٠٤ هـ.

– **إيضاح المكنون** (المسمى إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون)؛
إسماعيل بن مُحَمَّد البابانى البغدادي (ت.١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت د.ت.

– **البحر المحيط في أصول الفقه،**
مُحَمَّد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت.٧٩٤هـ/١٣٩٢م)،
دار الكتبي، د.م ١٩٩٤م.

– **البدر الطالع** (المسمي البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع)؛
مُحَمَّد بن علي الشوكاني (ت.١٢٥٠هـ/١٨٣٤م)، دار المعرفة، بيروت د.ت.

– **بغية الوعاة** (المسمى بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة)؛
عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت.٩١١هـ/١٥٠٥م)، تحقيق مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت د.ت.

– **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة؛**
مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت.٨١٧هـ/ ١٤١٤م)،
تحقيق مُحَمَّد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، كويت ١٤٠٧هـ.

– **تاج العروس** (المسمى تاج العروس من جواهر القاموس)؛
محمّد بن محمّد مرتضى الزَّبيدي (ت.١٢٠٥هـ/١٧٩٠م)،
تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.م د.ت.

– **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد؛**
أبو عبد الله جمال الدين مُحَمَّد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، (ت.٦٧٢هـ/١٢٧٤م)،
تحقيق مُحَمَّد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، د.م د.ت.

– **التعريفات؛**

أبي الحسن علي بن مُحَمَّد الشريف الجرجاني (ت. ٨١٦هـ/١٤١٣م)،
تحقيق جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٣م.

– **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،**

قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (ت.٧٤٩هـ/١٣٤٨م)،
تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، بيروت ٢٠٠٨م.

– **جامع الشروح والحواشي؛**

عبد الله مُحَمَّد الحبشي، المجمع الثقافي، د.م. ٢٠٠٦م.

– **حاشية السيالكوتي على الخيالي؛**

عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيالكوتي (١٠٦٧هـ/١٦٥٩م)، دار الطباعة، د.م. ١٢٧٥هـ.

– **حاشية الصبان** (المسمى حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك)؛

أبو العرفان مُحَمَّد بن علي الصبان (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٧م.

– **حاشية العلامة يس على التصريح** (في هامش شرح التصريح على التوضيح)؛

ياسين بن زين الدين العليمي، (ت.١٠٦١هـ/١٦٥١م)، دار الفكر، د.م. د.ت.

– **الحاشية على المطول** (المسمى الحاشية على شرح تلخيص مفتاح العلوم في علوم البلاغة)؛
أبي الحسن علي بن مُحَمَّد الشريف الجرجاني (ت.٨١٦هـ/١٤١٣م)، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٨.

– **خلاصة الأثر** (المسمى خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر)؛
مُحَمَّد أمين بن فضل الله المحبي الحموي (ت.١١١١هـ/١٦٩٩م)، دار صادر، بيروت د.ت.

– **سلك الدرر** (المسمى سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر)؛
مُحَمَّد خليل بن علي المرادي الحسيني، (ت.١٢٠٦هـ/١٧٩١م)، دار البشائر الإسلامية – دار ابن حزم، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٨٨م.

– **شجرة النور الزكية** (المسمى شجرة النور في طبقات المالكية)؛
مُحَمَّد بن مُحَمَّد مخلوف (ت.١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م)، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٣م.

– **شذا العرف في فن الصرف**؛
أحمد بن مُحَمَّد الحملاوي (ت.١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م)،
تحقيق نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض، د.م. د.ت.

– **شذرات الذهب** (المسمى شذرات الذهب في أخبار من ذهب)؛
عبد الحي بن أحمد ابن العماد (ت.١٠٨٩هـ/١٦٧٩م)،

تحقيق عبد القادر الأرناؤوط – محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت ١٩٨٦م.

– **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،**
علي بن مُحَمَّد بن عيسى الأُشْمُوني الشافعي (ت.٩٠٠هـ/ ١٤٩٥م)،
دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨م.

– **شرح تسهيل الفوائد؛**
أبو عبد الله جمال الدين مُحَمَّد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، (ت.٦٧٢هـ/١٢٧٤م)،
تحقيق عبد الرحمن السيد ومُحَمَّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، بيروت ١٩٩٠م.

– **شرح الكافية؛**
رضي الدين مُحَمَّد بن الحسن الاستراباذي (ت.٦٨٦هـ/١٢٨٧م)،
تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي ١٩٧٥م.

شرح كتاب الحدود في النحو؛
عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت.٩٧٢هـ/١٥٦٥م)،
تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٩٣م.

– **شرح المحلي على جمع الجوامع** (مع حاشية العطار على الشرح المذكور)؛

مُحَمَّد بن أحمد المحلّيّ الشافعيّ (ت.٨٦٤هـ/١٤٥٩م)، دار الكتب العلمية، بيروت د.ت.

شرح المفصل؛

يعيش بن علي بن يعيش موفق الدين (ت.٦٤٣هـ/١٢٤٦)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر د.ت.

– **شرح المقاصد** (المسمى شرح المقاصد في علم الكلام)؛

سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي (ت.٧٩٣هـ/١٣٩١م)، دار المعارف النعمانية، باكستان ١٩٨١م.

– **الضوء اللامع؛**

مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي (ت.٩٠٢هـ/١٤٩٧م)، دار مكتبة الحياة، بيروت د.ت.

– **الفوائد الغياثية** (المسمى الفوائد الغياثية في علوم البلاغة)؛

عبد الرحمن بن عضد الدين الإيجي (ت.٧٥٦هـ/١٣٥٥م)،

تحقيق عاشق حسين، دار الكتاب المصري–دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٩١م.

– **الكافية في علم النحو؛**

أبو عمرو عثمان ابن الحاجب (ت.٦٤٦هـ/ ١٢٤٩م)،

تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة ٢٠١٠ م.

– **الكتاب،**

عمرو بن عثمان سيبويه (ت.١٨٠هـ/٧٩٦م)،

تحقيق عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٨م.

– **كشف الظنون** (المسمى كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون)؛

مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي المشهور بحاجي خليفة (ت.١٠٦٧هـ/ ١٦٥٧م)، مكتبة المثنى، ١٩٤١م.

– **الكليات؛**

أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي(ت.١٠٩٤هـ/١٦٨٣م)، تحقيق عدنان درويش – مُحَمَّد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت د.ت.

– **مجلة جامعة القصيم**، ج ٩، عدد ٣، ٢٠١٦م.

– **مختصر السنوسي في المنطق؛**

مُحَمَّد بن يوسف السنوسي (٨٩٥هـ/١٤٩٠م)، مكتبة السعادة، قاهرة ١٣٣٠هـ.

– **المطول؛**

مسعود بن عمر التفتازاني (ت.٧٩٢هـ/١٣٩٠م)، منشورات مكتبة الداوري، قُمْ د.ت.

– **معجم التاريخ** (المسمى معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم المخطوطات والمطبوعات)؛

علي الرضا قره بلوط – أحمد طوران قره بلوط، دار العقبة، قيصري ٢٠٠١م.

– المعجم الفلسفي؛

جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني–مكتبة المدرسة، بيروت ١٩٨٢م.

– معجم المطبوعات العربية والمعربة؛

يوسف بن إليان بن موسى سركيس (ت.١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م)، مطبعة سركيس، د.م ١٩٢٨م.

– المعجم المفصل في النحو العربي؛

عزيزة فوال بابستي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٢م.

– معجم مقاييس اللغة؛

أحمد بن فارس (ت.٣٩٥هـ/١٠٠٥م)،

تحقيق عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الفكر، د.م ١٩٧٩م.

– معجم المؤلفين؛

عمر رضا كحالة (ت.١٣٩١ هـ /١٩٧٢ م)، **دار إحياء التراث العربي، بيروت د.ت.**

– مفتاح السعادة (المسمى مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم)؛

أحمد بن مصطفى طاشْكُبْري زَادَهْ (ت.٩٦٨هـ/١٥٦١م)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٥م.

– **المقدمة الجزولية في النحو؛**
عيسى بن عبد العزيز الجزولي،
تحقيق شعبان عبد الوهاب مُحَمَّد، مطبعة أم القرى، د.م. ٢٠١٤.

– **موضح أسرار النحو؛**
مُحَمَّد بن الحسن الأصفهاني الهندي (ت.١١٣٥هـ/١٧٢٣م)،
تحقيقعلى موسى الكعبى، مجمع الحسين العلمى، العراق ٢٠١٥م

– **نشأة النحو وتاريخ أشهر النُّحاة؛**
أحمد الطنطاوي، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٩٥م.

– **نفائس الأصول في شرح المحصول،**
شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت.٦٨٤هـ/١٢٨٥م)،
تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي مُحَمَّد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، د.م ١٩٩٥م.

– **هدية العارفين** (المسمى هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين)؛
إسماعيل بن مُحَمَّد البغدادي (ت.١٣٣٩ هـ/١٩٢٠ م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت د.ت.

– **الوسيط في تاريخ النحو العربي؛**
عبد الكريم الأسعد، دار الشروق للنشر والتوزيع، الرياض د.ت.

- **وفيات الأعيان** (المسمى وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان)؛ أحمد بن مُحَمَّد ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت.٦٨١هـ/ ١٢٨٢م)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٩٧٨م.

المصادر والمراجع الرقمية

- **فهرس المخطوطات الأزهرية** (ضمن برنامج جامع المخطوطات الإسلامية).

- **فهرس مخطوطات المركز ملك فيصل** (ضمن برنامج المكتبة الشاملة الذهبية).

- **مخطوطات المكتبة المركزية بمسجد السيدة زينب** (ضمن برنامج المكتبة الشاملة الذهبية).

- **موقع الرق المنشور للمخطوطات**:

https://app.alreq.com/ar/AuthoredBooks/AuthoredBook/٠٨d٨٤٣٤a-٢٣d٨١-٨٦٨٦-٤٨٩٤-٨fb٠٣١a١cf٧.

- موقع المقتبس للمخطوطات:

https://www.y.almoqtabas.com/ar/manuscripts/view/٢٦٤٦٥٠٤٧١٩٤٧٦١٧٤٥